الأمم المتحدة S/PV.8393



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٩٣

الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد إنتشاوستي خورجان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد شولجين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد سباسيو ريبال
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد بورسلي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

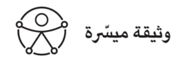
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضي الشرطة

1836254 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة، وهم: السيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، في إدارة عمليات حفظ السلام؛ والسيدة أونايسي بولاتولو – فونيواكا، مفوضة شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد أوال عبد الناصر، مفوض شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد سيرج تيريو، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ والسيدة تيوزدي ريتانو، من المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والقصد من هذه الجلسة التفاعل على غرار ما قمنا به خلال الإحاطة الإعلامية نفسها التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8086) وأثناء حوارنا مع قادة القوة. ونحن نتطلع إلى الأسئلة التي سيوجهها أعضاء المجلس إلى المفوضين، وأسئلة المفوضين التي سيوجهونها إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد زويف.

السيد زوييف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ويسرني بشكل خاص أن ينضم إلينا مفوضو الشرطة العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وجنوب السودان.

نحتفل هذا العام بمرور ٧٠ عاما على انطلاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويمثل هذا الحدث السنوي فرصة لإعادة تأكيد الدور الحيوي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في ربط عمل الأمم المتحدة، من الوقاية إلى حفظ السلام إلى بناء السلام. وسنستمع اليوم إلى عدة أمثلة بشأن كيفية قيام ضباط شرطة الأمم المتحدة بمهامهم المقررة، مع تحقيق رؤية الأمين العام لشرطة الأمم المتحدة المتحولة التي تركز على الأشخاص، وهي موجهة نحو البعثات وحديثة وخفيفة الحركة ومتحركة ومرنة ومتخصصة وبالتأكيد قائمة على الحقوق.

(تكلم بالفرنسية)

ومن بين الأمور المحورية في هذا الجهد، العمل الشرطي المراعي للمنظور الجنساني. وكما ستقول لنا السيدة أونايسي بولاتولو – فونيواكا، مفوضة شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بضع لحظات، فإن اتباع نهج أكثر تفاعلاً تجاه التكافؤ بين الجنسين في العمل الشرطي يجعلنا أكثر كفاءة فيما نقوم به لأنه يساعدنا على الوصول إلى جميع السكان، الرجال منهم والنساء والفتيان والفتيات. ويمكن لتجنيد المزيد من الشرطيات دعم جهودنا في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشرطيات المساعدة في توجيه وإلهام قائدات الشرطة المستقبليات، وزيادة إمكانية وصول النساء والأطفال المعرضين للخطر إلى العدالة، وتحسين جمع المعلومات وتحليلها عن طريق بناء جسور للمجموعات الضعيفة. وإذا أردنا الاستفادة من كامل إمكاناتنا، يجب أن نجند المزيد من الشرطيات في البعثات.

وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين وقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلم والأمن واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام، كثفت شرطة الأمم المتحدة جهودها لزيادة مشاركة

الشرطيات. وبشكل أكثر تحديدا، وضعت شعبة الشرطة خطة عمل تحدد أهدافا محددة لتمثيل المرأة في الوظائف المتعاقد عليها ووظائف الإعارة في البعثات الميدانية وفي المقر بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٨. وقد بدأت بالفعل جهود شعبة الشرطة تؤتي ثمارها. حيث بلغ عدد قائدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نسبة ٤٠ في المائة. كما لوحظت زيادة في عدد الموظفات في جميع مستويات الوظائف التقنية.

وللأسف ورغم هذه المكاسب، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الوظائف العليا في شرطة الأمم المتحدة. ومن أجل التصدي لهذه الحالة، نظمت شعبة الشرطة دورات تدريبية وتطوير لفائدة كبار قائدات الشرطة. وقد مكنت هذه الدورات من تحديد أكثر من ١٤٠ ضابطة مؤهلة للوظائف المذكورة أعلاه. وتلك المبادرة جزء من عمل شعبة الشرطة المستمر لوضع قائمة بالمرشحين من رجال الشرطة والرجال في المناصب العليا.

ويتوقع من عناصر الشرطة في البعثات الميدانية، وضع وتنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين الخاصة بها. وقريبا، ستقوم المفوضة بلتلو – فنوكا بإطلاع المجلس على المزيد من التفاصيل بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والجهود التي يبذلها فريقها والبعثة لإحراز تقدم بشأن مسألة التكافؤ بين الجنسين في إطار ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

(تكلم بالإسبانية)

من المهم أيضاً أن نوظف مسؤولين لديهم القدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية باستخدام لغتهم. وتظل القدرة على التواصل بفعالية جانبا حاسماً في عملنا. ويشمل ذلك القدرة على إيصال رسالتنا والنوايا التي تستبق أفعالنا. إنني أقدر التزام الدول الأعضاء بالتعددية اللغوية، وأطلب من هؤلاء ضمان أن يكون لدينا دائماً مسؤولين في الشرطة يركزون بشكل حقيقي على الأشخاص والمجتمعات التي يعملون فيها، بما في ذلك فيما يتعلق بقدرتنا على التواصل.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، سنستمع إلى مطالبة عناصر شرطة الأمم المتحدة بصورة متزايدة بمساعدة نظرائهم من الدول المضيفة على التصدي للجرائم الخطيرة والمنظمة. وقد تم الاعتراف بالمخاطر المتزايدة الناجمة عن هذه الجرائم على أعلى مستويات المنظمة، كما يتضح من مختلف قرارات المجلس وتقارير الأمين العام. وليس من قبيل المبالغة القول إن ذلك يوجد في صميم عمل الأمم المتحدة الأساسي. وكثيرا ما تتسم هذه البلدان بحدود يسهل اختراقها، والفرص الاجتماعية والاقتصادية النادرة، وضعف سلطة الدولة والفساد السائد، والبلدان المعرضة للصراع أو الخارجة من الصراع معرضة بوجه خاص للجريمة المنظمة. ومن خلال المساس بنزاهة الموظفين الحكوميين والمؤسسات من خلال الفساد والتخويف وأعمال العنف، تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة على تقويض قدرة الدولة في المدى الطويل على العمل لما فيه الصالح العام. ويلحق ذلك الضرر بالحوار الوطني والمصالحة، ويوطّد مواقف السلطة ويعرّض عملية بناء السلام بأكملها للخطر.

تاريخياً، كانت الجريمة المنظمة تدخل ضمن اختصاص الشرطة، في حين كان الجيش يتصدى للنزاعات العنيفة.

إن وقد طمس ازدياد التهديدات غير المتناظرة والجهات الفاعلة من غير الدول الخطوط الفاصلة بين الاثنين. فعلى سبيل المثال تمر الطرق المستخدمة في الاتجار غير المشروع وتهريب الأشخاص والأسلحة والمخدرات، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عبر المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، إذ يدفع لها المهربون والمتجرون بالبشر المال مقابل حق المرور. وفي نيجيريا، تشارك جماعة بوكو حرام في الاتجار بالمخدرات والأشخاص والموارد الطبيعية. و هذا الوضع المعتاد الجديد – الذي تكون فيه الشبكات أقل تماسكا وتتشكل التحالفات النفعية – يتطلب استجابة شاملة تقوم على أساس الاتساق من حيث الممارسة والنهج.

وتقدم عناصر الشرطة لدينا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، من بين بلدان أخرى، المساعدة إلى نظرائها في الدول المضيفة في مجال إنشاء نظم الاستخبارات الجنائية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمنع الجريمة الخطيرة والمنظمة. كما تساعد على تحسين تفاعل شرطة الدولة المضيفة مع الجمهور من خلال مبادرات الخفارة المجتمعية التي أثبتت نجاحها في ليبريا وأبيي وغيرها من سياقات البعثات، ومن ثم أسهمت في الإلمام بالحالة وفي الإنذار المبكر.

وسيشاطركم المفوض عبد الناصر المزيد من التفاصيل بشأن دعم عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للسلطات الكونغولية في هذا المجال.

(تكلم بالروسية)

وإذ نطالب أفراد الشرطة لدينا ببذل المزيد من الجهود، يجب علينا أن نقوم بالمزيد الجهد، من جانبنا، بغية تهيئة الظروف اللازمة لضمان عملهم الآمن والسلس، قدر الإمكان، في هذه البيئات الصعبة. وقد كشف التقرير الذي أعده القائد السابق لقوة الأمم المتحدة، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ''تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة'' بعض أوجه القصور لدينا في هذا المجال، ونحن ملتزمون بتصحيحها. وكمثال على ذلك، ظلت شعبة الشرطة تتخذ خطوات لتوحيد تقييم وحدات الشرطة المشكلة لتحسين التأهب التشغيلي ولضمان حسن أدائهم مهامهم.

وأخيرا سننظر اليوم في تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح الشرطة. وأود أن أقتبس من البحث الذي أجراه كل من تشاك كول ومايكل بارنيت في عام ١٩٩٩، كما صدر في ''بناء السلام وإصلاح الشرطة'':

''إن الانتقال من الحرب الأهلية إلى المجتمع المدني يرتبط ارتباطا وثيقا بتطوير قوات شرطة مدنية تتمسك بسيادة القانون، وتساعد على الحفاظ على النظام باستخدام أقل قدر'' – وأشدد ''أقل قدر'' – ''من القوة''.

وقد شهدنا العديد من الأمثلة الإيجابية لهذا الانتقال، على سبيل المثال، في البوسنة والهرسك والسلفادور وسيراليون وبلدان أخرى.

وقبل عام بالتمام تقريبا، انتقلت عمليتنا لحفظ السلام في هايتي إلى بعثة لسيادة القانون. وشرطة الأمم المتحدة – بوصفها أكبر عنصر، بتكوينها من ما يقرب من ٣٠٠ ١ من الأفراد النظاميين – تشكل الدعامة الرئيسية في جهودنا الرامية إلى تحسين مؤسسات هايتي لسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في هايتي. وبهذه الطريقة نعمل على إغلاق الدائرة. وقد ساعدت شرطة الأمم المتحدة على تصميم وتدريب قوة شرطة جديدة في هايتي، في الوقت الذي اشتملت فيه ولاية العملية الأولى للأمم المتحدة على مهمة الشروع في تطوير الشرطة منذ البداية. ونتشوق جميعا إلى السماع من المفوض تيريو من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي عن كيفية مساعدة جهود إصلاح الشرطة في تعزيز سيادة القانون في البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

وتهدف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها أميننا العام إلى إعادة تركيز عمليات حفظ السلام على توقعات واقعية، وتقوية بعثات حفظ السلام وجعلها أكثر أمانا، وحشد المزيد من الدعم للحلول السياسية ولقوات حسنة التنظيم والتجهيز والتدريب. وهذا اعتراف بأن العمل السياسي وحفظ السلام مترابطان. وتعلم شرطة الأمم المتحدة بالفعل أنه لا يمكن التمييز بينهما على هذا النحو، عندما تتمكن الجماعات

الإجرامية المنظمة من اختراق أعلى مستويات الحكومة والتأثير عليها وعندما تظل من بين أكبر الجهات المفسدة للسلام.

وقد شاطرنا مؤخرا الدول الأعضاء إعلان العمل من أجل حفظ السلام للالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، الذي يشكل تأكيدا للمسؤولية الجماعية فيما بين الأمانة العامة والمنظمات الشريكة والدول الأعضاء بصفاتها المختلفة كبلدان مضيفة لعمليات حفظ السلام وأعضاء في مجلس الأمن وبلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبأموال وكجهات مانحة. وقد أيدت الإعلان ١٥٠ دولة من الدولة الأعضاء حتى يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل اتساع نطاق هذا الدعم السياسي الرفيع المستوى تأييدا قويا للشعبة إذ نمضي قدما. وسيوفر هذا التجمع لرؤساء عناصر شرطتنا قوة دفع حاسمة لتحقيق المثل العليا الكامنة وراء العمل من أجل حفظ السلام في الميدان.

وفي إطار مشاورات العمل من أجل حفظ السلام، سمعنا رأي الدول الأعضاء بشكل واضح وجلي. فهي تود أن ترى أفراد حفظ السلام يعززون وحدة الهدف ويعملون معا على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكفالة المزيد من الاتساق. وقد ساعدت شرطة الأمم المتحدة على القيام بدور رائد في هذا الصدد، كما أنها كانت عضوا مؤسسا لجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وهي ترتيب ساعدنا على كسر حالة التقوقع والعمل من أجل زيادة التعاون الأفقي فيما بين ركائز الأمم المتحدة جميعها.

وفي الختام، تتيح لنا هذه المناسبة فرصة للتقييم. فخلال العام المنصرم، أكملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ثمانية استعراضات استراتيجية مستقلة لعمليات حفظ السلام المختلفة. وقد أثبتت الاستعراضات تأثيرها في دعم زيادة فعالية وكفاءة عمليات التدقيق بتبسيط المهام وإعادة توزيع الموارد المرصودة على حد سواء.

وستساعد الاستعراضات على تعزيز توصيات الأمين العام قبل مداولات مجلس الأمن بشأن تجديد الولايات. وهذا أمر ضروري للغاية إذا كان لشرطة الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها لا في حفظ السلام فحسب، وإنما كذلك في تهيئة المجال للحوار السياسي والدبلوماسية الوقائية. ويحدوني الأمل في أن تساعدنا مناقشة اليوم على زيادة حشد الدعم الدولي لخدمة لشرطة الأمم المتحدة تبنى لتحقيق الهدف وتبنى من أجل المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد زويف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بولاتولو – فونيواكا.

السيدة بولاتولو – فونيواكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على تكريس هذه الجلسة لشرطة الأمم المتحدة.

إن توفير الحماية للمدنيين عنصر محوري في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وقد تبنى عنصر الشرطة في البعثة، منذ إنشاء مواقع حماية المدنيين، عدة نهج عملت على تعزيز الحماية لحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا الذين يعيشون داخل هذه المواقع. وتنفذ شرطة الأمم المتحدة، في ذلك الصدد، سياسات مراعية للمنظور الجنساني كأحد أهم النهج تجاه احتياجات الحماية الخاصة للفتيات والنساء والفتيان والرجال، وتأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية في اضطلاعها بالمهام المنوطة بها.

ولتعزيز بيئة توفر الحماية من خلال الحماية المادية والحفاظ على الطابع المدني للمواقع، يجري أفراد شرطة الأمم المتحدة بصورة منتظمة عمليات بحث وتطويق ويصادرون ويدمرون الأسلحة ويحتجزون المجرمين ويطردون من يشتبه في أنهم من المقاتلين. كما يزور أفراد شرطة الأمم المتحدة كذلك نقاط التفتيش على طول المحيط ويتعاونون بشكل منتظم مع

شرطة الدولة المضيفة، وينظمون حراسات لجمع حطب الوقود والتسوق وينفذون دوريات مباغتة. إننا نتوسط في النزاعات الصغيرة ونرصد ونبلغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ونعمل على إذكاء الوعي وتعزيز المصالحة والإنعاش والحفاظ على النظام العام من خلال نشر وحدات الشرطة المشكلة. فمن شأن هذه الأنشطة أن تتيح لأفراد شرطة الأمم المتحدة الحفاظ على وجود بارز واستباقي للغاية، مع كفالة مشاركة النساء والفتيات واستشارتهن وأن تُشمَل احتياجاتهن ووجهات نظرهن في جهود الوقاية والحماية كافة.

وقد قامت البعثة مؤخرا بتجريب تدابير جديدة تنهض بالحماية وتعزز الثقة بين أفراد شرطة الأمم المتحدة والمجتمع، كجزء من مبادراتها للخفارة المجتمعية. وينقسم موقع حماية المدنيين في جوبا إلى مناطق مختلفة. وقد خصص لكل منطقة أفراد بعينهم من شرطة الأمم المتحدة يسهل التعرف عليهم والوصول إليهم ويخضعون للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة باستكشاف إنشاء مراكز شرطة داخل موقع حماية المدنيين لزيادة تيسير إمكانية وصول المدنيين إلى شرطة الأمم المتحدة في جميع الأوقات. ويسير أفراد شرطة الأمم المتحدة دوريات منتظمة بارزة للعيان، لمساعدة المشردين والفئات الضعيفة من السكان في المناطق الواقعة خارج مواقع حماية المدنيين. وتهدف تلك الدوريات إلى زيادة ثقة المدنيين المقيمين في هذه المناطق وقد فتحت مصادر جديدة للمعلومات.

لكن وبالرغم من كل هذه الجهود، لا يزال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات متفشيا في جميع أنحاء البلد ويشكّل تحديا. ويشير آخر تقرير للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250) إلى ١٩٦ من تلك الحالات في عام ٢٠١٧. وبالمثل، فإن النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان وآخر التقارير الصادرة عن ممارسات العنف الجنسي بحق الأطفال تبعث على الجزع والقلق العميق.

ويؤيد عنصر الشرطة التابع للبعثة أداء المهام الشرطية بطريقة مراعية للمنظور الجنساني والكيفية التي تنفذ بها الشرطة ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين على النحو المحدد في القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨). ويشمل هذا النهج احتياجات الحماية الخاصة والمتفاوتة للفتيات والنساء والفتيان والرجال، ويأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة في جميع المهام الموكلة إليها من أجل ضمان الفعالية العملياتية وكفاءتها. ونُشر فريق حماية متخصص في المسائل الجنسانية وحماية الأطفال والفئات الضعيفة في إطار البعثة بهدف تقديم المساعدة والمشورة في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فضلا عن تنسيق الجهود مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والدوائر الحكومية في الدول المضيفة والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والوطني والمنظمات النسائية والمنظمات الأهلية.

ويعمل عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل وثيق مع شعبة شرطة الأمم المتحدة على إعادة هيكلة الفريق المتخصص وإدماجه في فريق شرطي متخصص وأكثر فعالية في مسائل العنف الجنسي والعنف الجنساني. وسيتم إلحاق هذا الفريق الجديد بمقر البعثة إلا أنه سينهج نهجا متنقلا يشمل مواقع حماية المدنيين في ملكال وبور وواو وبانتيو، بالإضافة إلى المناطق الأخرى المثيرة للقلق.

ولتعزيز الجهود التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة في التصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، أنشئ فريق عامل تقني، يضم جهاز الشرطة الوطنية والهجرة والإدارة الوطنية للسجون في جنوب السودان، والسلطة القضائية في جنوب السودان. وتشمل عضوية هذا الفريق العامل أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة للعناصر التابعة لبعثة

الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وشعبة حقوق الإنسان، ووحدة الشؤون الجنسانية، ووحدة حماية الطفل، ومكتب كبير مستشاري شؤون حماية المرأة. وحددت المناقشات الأولية في إطار الفريق العامل ضرورة بناء قدرات وحدات الحماية الخاصة التابعة لجهاز الشرطة الوطني في جنوب السودان في مجال التصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومن شأن ذلك أن يشمل ضرورة إنشاء آليات الدعم الكافي للناجين، بما في ذلك وضع مسار فعال تماما لتحويل المحتاجين إلى المساعدة والرعاية.

وتواصل شرطة الأمم المتحدة أيضا دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع دليل إرشادي للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني من قبل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ووزارة العدل والشؤون الدستورية والسلطة القضائية في جنوب السودان. وسيستمر الدعم الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من خلال جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، فضلا عن تعزيزه بواسطة إدماج نهج مراع للمنظور الجنساني.

ونشرت شرطة البعثة مؤخرا وحدة شرطة مختلطة مشكّلة تضم ٥٠ في المائة من الشرطيات. وتوفر هؤلاء الشرطيات الأمن لزملائهن من أفراد الشرطة غير المسلحين ويعملن على تنفيذ الأنشطة الشرطية الأهلية مثل التوعية وتعزيز جماعات الرقابة الشعبية، فضلا عن توفير الحماية للقوة في الحالات التي توجد فيها تجمعات كبيرة للنساء والأطفال. ومن خلال المشاركة في الدوريات المنسقة يواصل أفراد شرطة الأمم المتحدة دعم الجهات الفاعلة في مجال الحماية من قبيل الموظفين المعنيين بحماية الطفل والمستشارين المعنيين بحماية المرأة، علاوة على تيسير جمع المعلومات بواسطة المهارات الشرطية المتخصصة. وتوفر عناصر وحدة الشرطة المشكلة الأمن والحماية للقيادات النسائية النازحة من خلال المشاورات التي تجرى على الصعيدين الوطني ودون الوطني في سياق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مبادرة اليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتيح هذا المشاركة الشاملة والتمثيلية للنساء من جميع أنحاء جنوب السودان.

وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن الشرطيات والأفراد العاملات في وحدات الشرطة المختلطة المشكّلة يعتبرن عاملا حافزا لتعزيز الثقة وتشجيع الناجين من العنف الجنسي على الإبلاغ عن الحوادث، وتمكين المدنيين من تبادل المعلومات الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز نظام الإنذار المبكر للبعثة. وتعطي الإجراءات العملياتية الموحدة التي تم تنقيحها مؤخرا والمتعلقة بتقييم القدرة العملياتية لوحدات الشرطة المشكّلة أولوية لنشر وحدات الشرطة المشكّلة المراعية للمنظور الجنساني، وتدعو إلى تعيين ٣٢ من الشرطيات على الأقل، بما في ذلك على مستوى القيادة. ويفي هذا التطور الإيجابي بأحد المجالات الاستراتيجية الـ ١٠ التي اتفقت عليها قيادات عناصر الشرطة خلال أسبوع مؤتمر شرطة الأمم المتحدة الذي عقد في العام الماضي.

ويسرني أن أتشاطر معكم القول أن البعثة قد نشرت حتى اليوم أكبر عدد من الشرطيات مقارنة بأي من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك أفراد الشرطة المنتدبون ووحدات الشرطة المشكّلة. وتشكل الشرطيات إجمالا نسبة ٢٢ في المائة من عنصر الشرطة التابع للبعثة، بما في ذلك نسبة ٣٣ في المائة من النساء في وظائف الشرطة المهنية. وتعمل شبكة النساء العاملات في شرطة الأمم المتحدة على تمكين الشرطيات في إطار عنصر الشرطة وإلهام الشرطيات في صفوف جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وأعتزم مواصلة التعاون مع شعبة الشرطة لزيادة مشاركة البلدان المساهمة بأفراد شرطة في نشر مزيد من الشرطيات، بما يتسق ورؤية الأمين العام المتعلقة باستراتيجية المساواة بين الجنسين، والاستراتيجية التي اعتمدتها إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرا بشأن المساواة بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين.

ولا يزال عنصر الشرطة في البعثة ملتزما بحماية المدنيين ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني وبناء الثقة بين المدنيين. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة للعودة الطوعية للنازحين، مع ضمان أن تكون جميع الأنشطة الشرطية مكملة للجهود التي تبذلها البعثة بوجه عام ومعززة لها.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة بولاتولو – فونيواكا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوال عبد الناصر.

السيد عبد الناصر (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقف أمام المجلس للحديث عن مكافحة الجريمة المنظمة في سياق بعثات حفظ السلام بمناسبة الأسبوع الثاني عشر لشرطة الأمم المتحدة.

وأود أولا أن أشدد على أن الجريمة المنظمة قد أصبحت آفة دولية تهدد الاستقرار في الكثير من البلدان وتؤدي إلى تقويض السلم والأمن الدوليين. وفي معظم البلدان المتأثرة بالجريمة المنظمة، ازداد ضعف مؤسسات الدولة المسؤولة عن إنفاذ سيادة القانون وأصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الأمنية فيترتب عن ذلك إطلاق العنان للشبكات الإجرامية التي تنخرط في أنشطة التهريب والاتجار غير المشروع بجميع أشكاله، بما في ذلك المخدرات والاتجار غير المشروع بالمعادن وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولدعم البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، اتخذ مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ ١٠٠ ١ قرار تحث الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على وضع استراتيجيات وخطط عمل ذات صلة وتنفيذها لدعم الدول الأعضاء الأخرى في مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي مواجهة هذه الآفة، عمل المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، على تعزيز إجراءاته المتخذة في مختلف البلدان المتضررة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نُشِرت بعثات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٩. وشملت ولايات هذه البعثات حماية المدنيين وإعادة بسط سلطة الدولة في البلد ومكافحة الجماعات المسلحة.

وكما يعلم المجلس، فإن لجمهورية الكونغو الديمقراطية البالغة مساحتها الشاسعة ٤٠٩ ٣٤٥ ٢ من الكيلومترات المربعة خطا حدوديا طوله ٢٩٢ ١٠ كيلومتر مشترك مع تسعة بلدان أخرى. وتذلل سهولة اختراق حدودها تداول الأسلحة والاتجار بها لمنفعة الجماعات الإجرامية. وفي هذا السياق، تكرس الأمم المتحدة جهودها المبذولة عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحسين مكافحة الجريمة المنظمة وأنشطة الجماعات المسلحة. ووضع عنصر الشرطة التابع للبعثة، المكلف بالعمل إلى جانب الشرطة الوطنية الكونغولية، استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

وفيما يتعلق بالمنع، وضعت الشرطة التابعة للبعثة استراتيجية ثلاثية للعمل إلى جانب وحدات الشرطة الوطنية الكونغولية عن طريق توفير ضباط شرطة ذوي كفاءة عالية، وتعزيز القدرات العملياتية بواسطة تدريب موظفي الأجهزة المتخصصة، وإنشاء آلية لرصد الإجراءات.

وتمشياً مع هذا النهج الوقائي، اضطلع عنصر الشرطة في البعثة خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ببرامج لبناء القدرات في مجالات علم الأدلة الجنائية والجريمة المنظمة، شملت ٧١١ ٢ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، وتضمنت تدريبا على استخدام التكنولوجيات الجديدة في جمع بصمات الأصابع والأدلة في سياق المحافظة على مسرح الجريمة.

وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعماً للقضاء العسكري ولإدارة الشرطة، أنشأت البعثة فرقة عمل مختصة بالشبكات الإجرامية، يقودها عنصر الشرطة وتضم محققين ومحللين يساعدون باستمرار الشرطة المحلية في التحقيق في تمويل الجماعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وقد أدى هذا الدعم المستمر إلى تحديد هوية بعض مرتكبي الأعمال الإجرامية والقبض عليهم. وفي السياق نفسه، أنشأت البعثة في عام ٢٠١٦، عن طريق شرطة الأمم المتحدة، وحدة لدعم الهياكل المختصة بمكافحة الجريمة المنظمة، مؤلفة من خبراء ومحققين من شرطة الأمم المتحدة. وقدمت هذه الوحدة الدعم التقني والتشغيلي إلى الشرطة الوطنية الكونغولية في تسعة تحقيقات كبرى بشأن جرائم منظمة.

من أجل التغلب على حالة عدم الاستقرار، تسعى الحكومات في معظم البلدان، التي أضعفتها أزمات متعددة الأوجه بما في ذلك الجريمة المنظمة، إلى عسكرة جهودها بشكل منهجي، في حين أنه قد يكون من المناسب أكثر تعزيز النظام القضائي من خلال نظام العدالة الجنائية باتباع نهج أكثر شفافية وقابلية للمساءلة في إنفاذ القانون. وأرحّب بتقديم الدعم لهياكل الدولة لمكافحة الجريمة المنظمة باعتبارها أحد الأهداف ذات الأولوية في مختلف الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد التزام شرطة البعثة بمواصلة العمل نحو تنفيذ الولاية من خلال وضع مؤشرات للأداء للوحدات ولأفراد الشرطة المنتدبين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد عبد الناصر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمفوض الشرطة تيريو.

السيد تيريو (*تكلم بالإنكليزية*): إن وجود قوة شرطة كفؤة وخاضعة للمساءلة هو ذخر اجتماعي ومؤسسي هام لأي مجتمع. فعندما يرى المواطنون أنفسهم في الشرطة ويثقون بمؤسسات الدولة ويرون كرامتهم وسلامتهم في أيد أمينة، يثق أحدهم بالآخر ويتماسك العقد الاجتماعي، وقبل كل شيء، يتوطد السلام.

(تكلم بالفرنسية)

إن مبادئ الأمم المتحدة موجهة نحو النظر إلى دور شرطة الأمم المتحدة في السياق الأوسع نطاقاً لسيادة القانون وكفالة إدماج سيادة القانون وحقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في أنشطتها. وخدمات الشرطة جزء من الإدارة التي تهدف إلى ضمان حماية وتشجيع واحترام حقوق جميع الأشخاص، دون أي تمييز، وأن يكون موظفوها صورة للمجتمعات المحلية التي يخدمونها.

(تكلم بالإنكليزية)

وربما تكمن أعظم ميزة نسبية لشرطة الأمم المتحدة في أنها تُضفي الشرعية الدولية على الجهود الرامية إلى تطوير الشرطة المحلية. ومن خلال الاستقلالية والنزاهة والالتزام بقيم الأمم المتحدة واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تسهم شرطة الأمم المتحدة في بناء ثقة السكان المحليين في الشرطة وتصل إلى جميع قطاعات المجتمع لتعزيز سيادة القانون. وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي بعثة حفظ السلام الوحيدة التي لا تضم عنصرا عسكريا، خير مثال على ذلك. فتلك البعثة تعتمد على ٢٩٥ من أفراد الشرطة المنتدبين وسبع وحدات شرطة مشكلة، ينتشرون في جميع أنحاء البلد لتعزيز السلامة والأمن من خلال القيام بعمليات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية باعتبارهم تكتلا مهنيا موحدا وحاسم الأهمية من أفراد حفظ السلام.

ومن بين الإنجازات الأخرى، مكّن هذا الترتيب من التطوير المستمر لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال إدارة النظام العام، بتوجيه من مستشاري الشرطة الدوليين، وذلك من أجل

التأثير إيجاباً على التصور المتعلق بالأمن والاستقرار، والذي يُقوض عندما تتحول الاحتجاجات الديمقراطية إلى أعمال عنف. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع شرطة الأمم المتحدة بميزة أنها تعمل باعتبارها جزءا من بعثة أكبر حجماً. وبالتالي، فإننا تستفيد من إمكانية الحصول على النفوذ السياسي والخدمات المتخصصة الإضافية التي توفرها العناصر الأخرى للبعثة.

ووفقاً للإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية وبغية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، يعزز عنصر الشرطة التابع للبعثة سيادة القانون في هايتي بالتشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والحد من العنف المجتمعي والمسائل الجنسانية وآليات الرقابة الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الواقع، من خلال مواصلة دعم تطوير المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، تكفل شرطة الأمم المتحدة أنها عندما تنسحب، فإنه سيحل محلها في نهاية المطاف آلية إشراف متينة ستكون قادرة على الحفاظ على الضوابط الداخلية وإجراء عمليات تدقيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات من أجل التحسين المتواصل والتأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي السنوات الأخيرة، كانت حقيقة أن شرطة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من مجمل الجهود الرامية إلى إصلاح نظم الأمن والعدالة أيضاً ميزة لأنها مكنت البعثات من معالجة مسألة سيادة القانون على نحو أكثر تنسيقاً وشمولاً. وكان لإصلاح الشرطة أثر مضاعف بوصفه وسيلة لتحقيق الاستقرار في كل مجتمع ويؤدي دوراً جوهرياً في كل النهج حيال منع نشوب النزاعات. وبالنسبة للشرطة الوطنية الهايتية، فقد تم إحراز تقدم كبير بفضل مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطط الإصلاح والتنمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦ وفي تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة الوطنية الهايتية تضم الآن ١٥ ٧٣٥ فردا، ١ ٥٦٨ منهم من النساء. وتلك هي قوة الشرطة التي ستكفل الأمن العام في جميع أنحاء البلد بعد مغادرة البعثة. وفي عام ٢٠٠٤، عندما تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كان لدى الشرطة الوطنية الهايتية ما يقرب من ٦ ٠٠٠ شرطي، الأمر الذي يعني أن قوام الشرطة الوطنية الهايتية قد زاد بأكثر من الضعف على مر الزمن، بدعم من الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد خدمت أجيال من أفراد شرطة الأمم المتحدة في مختلف البعثات في جميع أنحاء العالم من أجل بناء قدرات الدول المضيفة على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام من خلال زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وتبادل الخبرات واتباع نهج حيال العمل الشرطي يتمحور حول المفهوم الجوهري لقوة شرطة مدنية قائمة على المهنية والشفافية والمساءلة. وقد ارتقى أولئك الرجال والنساء، الذين يعملون في إطار من التآزر، إلى مستوى التحدي المتمثل في دعم إصلاح الشرطة في الدول الهشة والفاشلة لتمكين السلطات الوطنية من حماية سكانها وتهيئة الظروف من أجل سيادة القانون.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد تيريو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ريتانو.

السيدة ريتانو (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي السرور والشرف البالغين للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن تخاطب مجلس الأمن اليوم خلال جلسة الإحاطة هذه بشأن العمل الشرطي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا البيان، نود أن نسلط الضوء على ثلاثة استنتاجات خرجنا بها من بحوثنا وتجاربنا التي أجرتها شبكتنا

من الخبراء البالغ عددهم ٣٥٠ شخصاً. ويحدونا الأمل في أن تعزز تلك الرؤى الاستجابة الاستراتيجية لمجلس الأمن في تصديه للجريمة المنظمة في مناطق النزاع.

واستنتاجنا الأول، الذي نعتقد أنه بات مقبولاً الآن على نطاق واسع، هو أن الجريمة المنظمة ظاهرة عالمية متسارعة وأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. وقد قمنا، في مشروع تعاوني مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمركز النرويجي للتحليل العالمي ”RHIPTO“، بتحليل أكثر من ١ ٠٠٠ من طرق الاتجار والتهريب العالمية الرئيسية المرتبطة بالجرائم البيئية والمخدرات والبشر. وتمثل هذه الطرق والتدفقات نقاط التقاء للتجارة غير المشروعة على الصعيد العالمي. وهي لا ترسم خريطة للنزاعات المعاصرة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والأمريكيتين وحسب، بل هناك أيضاً في كثير من الأحيان صلة بين طرق الاتجار غير المشروع هذه والإرهاب الدولي.

واستنادا إلى البحوث الميدانية، نقدر أنه يتم توليد أرباح غير مشروعة قدرها ٣١,٥ بليون دولار سنويا في مناطق النزاع. وفي حين أنه من الواضح أن هناك هامش خطأ في هذا الرقم – كما هو الحال مع أي تقدير للاقتصاد غير المشروع – فجميع الأدلة تشير إلى أن حجم الأسواق غير المشروعة مذهل وأن تداخلها مع النزاعات المعاصرة لا يقبل الجدل.

وتتنوع مصادر الإيرادات التي تمول الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والجماعات الإرهابية. ترتكز هذه المصادر بشكل متزايد إلى الأنشطة الإجرامية، وتؤدي تلك الظاهرة إلى استمرار النزاعات في جميع أنحاء العالم. ويشكل الاستغلال غير القانوني للذهب والنفط والموارد الطبيعية الأخرى وفرض ضرائب غير قانونية مصادر دخل تتجاوز التهديدات التقليدية لقطاعات التمويل، مثل الاختطاف طلبا للفدية والاتجار بالمخدرات.

إلا أن الاستنتاج الثاني الذي توصلنا إليه هو أن المقاتلين والجماعات المسلحة غير التابعة للدول لا تتلقى مجتمعة سوى نسبة ضئيلة للغاية من مجموع التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الجريمة المنظمة في حالات النزاع أو بالقرب منها. فالحصة الأكبر من مبلغ الـ ٣١,٥ بليون دولار تذهب إلى الجهات الفاعلة السياسية على جميع المستويات والشبكات الإجرامية عبر الوطنية المرتبطة بها. لذلك، فإنها هي المستفيد الرئيسي من عدم الاستقرار والعنف والافتقار إلى قدرة الدولة على إنفاذ القانون، وبالتالي لها مصلحة في إدامة النزاع.

وتختلف طبيعة الجريمة المنظمة من منطقة نزاع إلى منطقة نزاع أخرى وتوجد الجماعات الإجرامية في نطاق طائفة تتراوح بين الشبكات غير المنظمة التي يمكن أن تشمل جهات حكومية وجهات فاعلة إجرامية خارجية وبين جماعات مسلحة منظمة تنخرط في الأنشطة الإجرامية لإعالة نفسها وبسط نفوذها. وفي بعض الحالات، قد تسعى تلك الشبكات إلى السيطرة على مراكز النقل الرئيسية مثل الموانئ ومهابط الطائرات. وبالنسبة لشبكات أخرى، تعد السيطرة على الإقليم نفسه أمرا أساسيا، حيث تتيح لها فرض الضرائب على الأنشطة المشروعة وغير المشروعة فيما يمكن تسميته بحوكمة إجرامية. ومن ثم، يجب أن تعتبر مكافحة الجريمة المنظمة عاملا هاما في منع نشوب النزاعات وحلها، وعكس اتجاه النظم التي تتيح الحوكمة الإجرامية. عندما تزدهر الجريمة، لا يمكن تحقيق سلام مستدام.

ويتمثل استنتاجنا الثالث في أنه على الرغم من أن مجلس الأمن قد اعترف بالتقارب المتزايد بين النشاط الإجرامي والأسواق غير المشروعة والنزاع، لم تكن الاستجابة على نطاق دورة بناء السلام دائما مواكبة لذلك. وفي إطار عملية تحليلية قامت بها المبادرة العالمية، استعرضنا كل من قرارات المجلس البالغ عددها ١ ١١٣ قرارا اعتمدت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧. ونتيجة هذا التحليل، وجدنا أن ٣٥ في المائة من تلك القرارات أشار إلى شكل من أشكال الجريمة المنظمة أو الأسواق غير المشروعة. ومع ذلك، فقد وجدنا أن نسبة هذه القرارات آخذة

في التنامي. في كل من السنوات الخمس الماضية، من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، ذكر أكثر من ٦٠ في المائة من قرارات مجلس الأمنشكلا أو أكثر من أشكال الجريمة المنظمة.

ومع ذلك، فإننا نرى انفصالا قويا بين وجود إدراك واضح للمشكلة، من ناحية، ووجود استجابات تنفيذية محدودة بقدر أكبر، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، يبين مشروع قامت به جامعة إدنبرة إبرام ١ ٥٠٠ اتفاق سلام منفصل يشمل أكثر من ١٢٠ بلدا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦، لم يذكر الجريمة المنظمة منها سوى ٢١ اتفاقا فقط. وعند تصميم ولاية بشأن ٣٥ بعثة من بعثات المنظمة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمبعوثين العاملين حاليا، لا توجد مهام تشغيلية بشأن الجريمة المنظمة سوى لدى ثمانية منها، وهو ما يمثل ٢٣ في المائة فقط.

وتميل عمليات السلام القليلة التي لديها ولايات للتصدي للجريمة المنظمة إلى معالجة المشكلة في إطار المهام الشرطية للبعثة حصرا. لكن ما أظهرته لنا بوضوح التجربة على الصعيد العالمي في التصدي للجريمة المنظمة هو أنه في حين يكتسي العمل الشرطي أهمية بالغة، إلا إنه لا يستطيع وحده النجاح في مكافحة الجريمة المنظمة والتصدي لمسبباتها أو التخفيف من آثارها. يجب أن تكون مهمة الشرطة جزءا من استجابة متكاملة.

غير أنه، على نحو ما لاحظ الاستعراض الخارجي لعام ٢٠١٦ لأنشطة الشرطة التابعة للأمم المتحدة، فإن عنصر الشرطة في معظم السياقات لم يتم دمجه على نحو كاف في المهام السياسية وغيرها من مهام بعثات حفظ السلام، ويؤدي النقص الكبير في الموارد إلى إعاقة قدرة الشعبة على أداء وظيفة أكثر تكاملا. وعلاوة على ذلك، كانت شرطة الأمم المتحدة – باستثناء بعض البعثات الأخيرة – تعتبر الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية خروج البعثة وليس جزءا أساسيا من التخطيط المركزي ومهام حفظ السلام.

وبدلا من ذلك، فإن الطريقة التي أصبحت بها العناصر الإجرامية جزءا لا يتجزأ في مناطق النزاع تشير إلى أن العمل الشرطي يجب أن يكون اعتبارا استراتيجيا في جميع مراحل تخطيط البعثة ونشرها. وحتى إن لم تكن عمليات السلام تهدف إلى مكافحة الجريمة بشكل فعلي، فإنها تحتاج إلى أن تكون مراعية للجريمة وأن تكفل ألا تقوم الجماعات الإجرامية بتهديد أمن البعثة أو أن تتحول إلى مفسدين للسلام في الطويل الأجل. ويمكن للمزيد من النهج الإقليمية، بما في ذلك الدول المجاورة المستقرة، أن توفر عازلا يتيح استجابة للتهديدات العابرة للحدود وتلك عبر الوطنية التي تشكلها البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

وفي سياق حفظ السلام، فإن منظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى تحسين الوعي بحالة الشبكات الإجرامية، والجريمة المنظمة، والاقتصاد غير المشروع من أجل توفير أساس لوضع السياسات والبرمجة. إن توسيع نطاق القدرات التحليلية لعمليات السلام من خلال توفير فرق عمل معنية بجمع المعلومات لديها موارد كافية خطوة أساسية أولى نحو تحقيق تلك الأهداف. ويمثل إدماج نهج اقتصاد سياسي – يمتد إلى الجانب السياسي من ولايات البعثات ويأخذ الاقتصاد غير المشروع ضمن اعتباراته – خطوة ثانية. ويجب أن تعالج الاستجابة المستدامة التحدي الموثق في كثير من الأحيان المتمثل في الجهات الفاعلة السياسية على جميع المستويات التي تستفيد من التدفقات غير المشروعة. وخلاف ذلك، هناك خطر يتمثل في مكافأة سوء السلوك والسماح للحوكمة نفسها بأن تصبح حوكمة تتسم بالإجرام.

لم تقم المنظومة حاليا بإعداد أو توفير أي توجيهات خطية لحفظة السلام أو موظفي بعثات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي للجريمة المنظمة. وبالمثل، لا يوجد نموذج إرشادات بشأن الجريمة المنظمة لإطار منظومة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من أنه من المتوخى وضع

نموذج. كما ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تكون قادرة على الاستفادة من تجربة منظومة الأمم المتحدة بأسرها في فهم الجريمة في منطقة نزاع والتصدي لها. لكن لا توجد حاليا علاقة منهجية بين بعثات حفظ السلام والوكالة المتخصصة المعنية بالجريمة المنظمة – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – أو آخرين من ذوي الخبرة في أشكال محددة من أشكال الجريمة المنظمة.

وبالتالي، قد يعني هذا أن عمليات السلام تعمل دون الفهم الذي تشتد الحاجة إليه لأشكال الحوكمة الإجرامية أو النظام الإجرامي الذي تعمل فيه. ونتيجة لذلك، فإنها تحاول استخدام الهياكل والاستراتيجيات المصممة للتعامل مع النزاع بين الجهات غير التابعة للدول أو إشراك جهات فاعلة سياسية مشروعة دون أن تتصدى بالضرورة للطريقة التي تدعم بها الجريمة المنظمة مسارح العمليات تلك. ويمكن أن يكون لسوء إعداد الاستجابة للأسواق غير المشروعة آثار ضارة للغاية على حقوق الإنسان، ومشروعية بعض الجهات الفاعلة المحلية، وحماية المدنيين، وحجم الجماعات الإجرامية نفسها وقوتها. ولذلك، فإننا نقر ونرحب بالحالات التي يعمل فيها كبار مسؤولي الشرطة من ذوي الخبرة العالية إلى جانب نظرائهم العسكريين – أو يحلوا محلهم – الذين عادة ما اضطلعوا بدور رائد في تصميم عمليات حفظ السلام وتنفيذها بعد ذلك. وفي سياق يتعلق فيه حفظ السلام بإدخال سيادة القانون أو إعادة إدخالها أو تعزيزها بقدر ما يتعلق بالفصل بين الفصائل المتحاربة، فإن دور العمل الشرطي في هذه البعثات بالغ الأهمية.

ويعد التصدي للجريمة المنظمة في مناطق النزاع جزءا لا يتجزأ من التصدي للجريمة المنظمة بصورة شاملة على الصعيد العالمي. فالاثنان مترابطان بصورة وثيقة. ومن منظور المبادرة العالمية، فلا ريب في أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة اتباع نهج أكثر اتساقا وبساطة واستراتيجية للتصدي للجريمة المنظمة، وجعل ما لديها من أدوات قادرة على التصدي لآثارها. وتحتاج المبادرات الرامية إلى مكافحة الجريمة إلى ربط التدخلات في مجالي الإنعاش والتنمية وتعزيزها، والتي تعد ضرورية لمعالجة الأسس الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد غير المشروع.

في الختام، إن الجريمة المنظمة تشكل تهديدا للركائز الثلاث التي تستند إليها منظومة الأمم المتحدة، وهي حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والحكم الرشيد والتنمية. إذا أردنا منع نشوب النزاعات على نحو أكثر فعالية وبناء السلام المستدام، فإننا بحاجة إلى استجابة أكثر شمولا وفعالية تجاه الجريمة المنظمة. لذلك، فإننا نحث مجلس الأمن، وقيادته، لدفع هذه المسألة من الهامش إلى صلب عمل الأمم المتحدة، ولا سيما عملها في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ريتانو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه التبادلات مع السيد ألكسندر زويف، والسيدة تيوزداي ريتانو، ومفوضي الشرطة لكل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونهنئهم ونشيد بهم على العمل المتميز الذي يقومون به في بيئات أمنية بالغة الصعوبة. إن الإحاطات التي استمعنا إليها للتو – والتي تستند إلى الخبرات اليومية في الميدان – تعطينا فكرة أفضل عن الدور الحاسم الذي تقوم به قوات الشرطة التابعة للمنظمة والعديد من التحديات التي تواجهها خلال تنفيذ ولاياتها.

وليس من المفترض أن تحل علميات حفظ السلام محل سلطات الدولة المضيفة، بل أن تدعمها في إطار استراتيجية الخروج من الأزمات على أساس علمية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية. فكلما تنخرط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع سلطات الدولة المضيفة وجميع الأطراف الفاعلة في أزمة ما، فإن التعاون النشط القائم على الثقة المتبادلة والسعي إلى تحقيق الأهداف الواقعية والتوافقية يوجد الظروف اللازمة لنجاح المرحلة الانتقالية، مما يمهد الطريق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونوعية التعاون فيما بين القادة أمر أساسي، لا سيما بين عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام وجميع أصحاب المصلحة في عمليات تسوية الأزمات، وبشكل خاص بين الحكومة المضيفة والسكان المحليين. ويهيئ ذلك الظروف لملكية وطنية قوية لأعمال الأمم المتحدة. ولذلك، يرى وفد بلدي أن ذلك أمر بالغ الأهمية، بل شرط لا غنى عنه لجعل عمل قوة شرطة للأمم المتحدة أكثر فعالية، ولا سيما في تنفيذ التزاماتها في إطار الولاية الموكلة إليها، ألا وهي حماية المدنيين، وضمان حرية الوصول إلى العدالة للنساء والأطفال، وتقديم الدعم للبلد المضيف في مكافحة الجريمة المنظمة.

وإن تشكيل بعثات الأمم المتحدة من مجموعة من الوحدات من مختلف الثقافات والبلدان قد يوحي باحتمال وجود تأثير سلبي على تصور التزاماتها في سياق حفظ السلام في بيئات صعبة. لذلك تكمن مزايا قادة القوات الذين قدموا إحاطاتهم الإعلامية للتو في ما يبذلونه من جهود يومية للحفاظ على مستوى كاف من التماسك ووحدة العمل فيما بين قوات الشرطة حتى تظل، بالرغم من العديد من التحديات، أداة فعالة في خدمة السلام.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يلتمس أفكار مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، السيد سيرج ثيريو، بشأن حالة التعاون مع السلطات الهايتية بشأن ولاية بناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية من أجل مساعدتها على تولي المسؤولية عن الأمن الوطني. فما هي الأشواط التي قطعتها عملية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية من حيث تحقيق أهداف استراتيجية خروج البعثة بعد عامين من الآن؟ هل ستكتمل عملية نقل المهام والمسؤوليات في غضون الإطار الزمني المحدد؟ من الضروري أن يتولى الهايتيون زمام الإصلاحات الأساسية المقترحة وينفذوها من أجل ضمان نجاح العملية الانتقالية. وفيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي، يلتمس وفد بلدي توضيحات بشأن الأعمال المضطلع بها في إطار بعثات حفظ السلام الثلاث موضوع هذه الجلسة بغية تنفيذ ذلك العامل الأساسي.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يثني على الآلاف من الرجال والنساء في قوات الشرطة المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة ويشيد بالجنود الذين فقدوا حياتهم. فتضحياتهم يجب أن تدفعنا إلى مواصلة جهودنا لتحقيق الأمل في تحقيق السلام والازدهار الذي يحلم به الملايين في تلك البلدان.

السيد إينتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد ألكسندر زويف، ولمفوضي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة تيوزداي ريتانو.

تحدد الأمم المتحدة عمل الشرطة كوظيفة من مهام الحوكمة مسؤولة عن منع ارتكاب الجرائم والكشف عنها والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على النظام العام والأمن. وقبل عامين، تلقت المنظمة تقريرا من الأمين العام (S/2016/952) شمل ١٤ توصية بشأن أعمال الشرطة، شددت

في إطار القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) على ازدياد أهمية قوات الشرطة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وقد أتاح نهج الأمين العام تحديد الأولويات والتدابير الرامية إلى تعزيز عمل وحدات الشرطة المنتشرة في مختلف بعثات حفظ السلام، بهدف إنشاء نظام متماسك وقابل للتكيف بغية التصدي لحالات النزاع وما بعد النزاع الجديدة.

وإضافة إلى المساعدة في التخطيط لعمليات الانتقال ووضع نُهج متكاملة بشأن سيادة القانون في البلدان التي تنفذ فيها الشرطة أنشطتها، فإن أعمال الشرطة تضطلع أيضاً بمجموعة واسعة من المهام، بما في ذلك ضمن أمور أخرى، تقديم المشورة بشأن إصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الشرطة وتعزيزها والمساهمة في تدريب وتوجيه قوات الشرطة في البلدان وإنفاذ القانون وتوفير المساعدة والأمن في العمليات الانتخابية ونزع السلاح والتسريح والشرطة المجتمعية والدوريات وإدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد ثبت اليوم دور وأهمية ذلك العمل في الإحاطات الإعلامية المقدمة.

إن أدوار شرطة الأمم المتحدة من حيث مستويات الأمن راسخة جيدا في الممارسة وتنطوي على تعزيز الشرطة المحلية والمؤسسات الحكومية والوصول إلى العدالة. ويتم ذلك من خلال تعزيز الحوار والالتزام وتهيئة بيئة آمنة. لكننا نعتقد أن دور شرطة الأمم المتحدة لم يتضح بعد فيما يتعلق بالحماية المادية للمدنيين.

ونقدر الجهود التي تبذلها المنظمة لضمان وفاء تلبية البلدان المساهمة بالشرطة للمعايير اللازمة، بالرغم من استمرار التحديات التي تتعلق بالنشر والقدرات والمهام المحددة. ونعتقد أنه يجب التغلب على هذه الصعوبات من خلال تحسين أطر إدارة الأداء في الميدان، وهذا لا يقتصر على المكونات العسكرية فحسب بل يشمل عناصر الشرطة والعناصر المدنية. من ناحية أخرى، لا بد في إطار بناء السلام من تعزيز عمل شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية ونقل المسؤوليات الكاملة إلى الشرطة في البلد المضيف إضافة إلى كفالة استراتيجيات الخروج للبعثة.

وفي هذا السياق وإذ انتقل إلى منطقتنا، فإننا نثني على دور عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، الذي يوفر الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية من حيث الحد من الجريمة والأنشطة المتصلة بإنفاذ القانون، بعد أن أكمل أول استعراض سنوي مشترك لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تركز على تحسين قدرة الشرطة الوطنية وجاهزيتها التشغيلية في مجالات المنع والاستجابة.

ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لتعزيز إدماج المنظور الجنساني في عناصر شرطة الأمم المتحدة، مما يؤكد مجددا ويضمن ويعزز مشاركة المرأة مشاركة متساوية في مجال عمليات حفظ السلام، بما في ذلك القيام بدور نشط في الوقاية والوساطة والحوار من أجل تحقيق الحلول على قدم المساواة.

في الختام، تؤكد بوليفيا من جديد دعمها لعمليات حفظ السلام والتزامها بها، وهي ممتنة للأعمال التي يضطلع بها موظفو الأمم المتحدة وكذلك الأفراد في البلدان المساهمة بالشرطة والبلدان المساهمة بقوات – أي الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم من أجل ترسيخ وإحلال سلام دائم ومستدام لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة الهامة وللإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد ألكسندر زويف ومفوضو الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والسيدة تيوزداي ريتانو. ونود أيضا أن نسلط الضوء على أهمية المهام التي تقوم بها قوات الشرطة بتكليف من مجلس الأمن وكذلك الإمكانات الضخمة التي

تمثلها مشاركتها في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في صون السلام وتوطيده واستدامته في البلدان التي تنتشر فيها.

ونشدد على أهمية أن تكون لعمليات حفظ السلام، حسب الاقتضاء، مبادئ توجيهية للعمل وإدارة متخصصة وأنظمة توظيف وتدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان – وخاصة بشأن النساء والأطفال – وآليات لتقييم الأداء. ونعتقد أيضا أن الدعم كثيرا ما يطلب في البلدان المتضررة من النزاع من أجل بناء وتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية والمحلية التي تستدعى لإعادة إرساء الأمن والنظام العام والحفاظ عليهما. ولذلك نؤكد أهمية تطوير التنسيق والتعاون الوثيقين مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية وكذلك مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

وذلك لكي يتسنى أن تلبي خدمات الشرطة التي توفرها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الاحتياجات والظروف والأولويات الوطنية، والمساهمة في بناء القدرات المحلية، الأمر الذي يتطلب في كثير من الحالات مستوى عال من التخصص، عند الاقتضاء.

وذلك أمر بالغ الأهمية، من حيث، على سبيل المثال، مكافحة الجريمة المنظمة، على نحو ما أُشير إليه اليوم، فهو يضعف الإطار المؤسسي اللازم للحفاظ على السلام، الذي كثيرا ما يكون عبر وطني من حيث النطاق، وفي كثير من الحالات، يساعد على تطور النزاعات ويقيم صلات مع الإرهاب.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة والحاجة إلى تحديد أولويات عملها لإنشاء وتدريب الشرطة المحلية. ونشدد على أن تكون لشرطة الأمم المتحدة القدرة على إقامة علاقة وثيقة مع السكان المحليين، مما يسهم في منع الصراعات، بما في ذلك القيام بجهود الوساطة، مثل تلك التي تقوم بها البعثة في جنوب السودان، كما ذكر مفوض الشرطة.

ونعتقد أيضا أن من المهم تدريب وكالات إنفاذ القانون، فضلا عن الجهاز القضائي وجهاز المؤسسات الإصلاحية على مبادئ وقيم العدالة، بما في ذلك سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية الواجبة. كما يجب أن يتسم العمل الذي تضطلع به بالشمول، وأن يعكس التنوع العرقي والديني والثقافي، حسب الاقتضاء. ونشدد على ضرورة أن تكون الشرطة موضع ثقة المواطنين وأن تستثمر في علاقتها مع المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب. وقد أشار إليه السيد زويف، بحق، إلى أن الثقة تزيد جراء وجود المرأة كجزء من شرطة الأمم المتحدة. وهذه الثقة ضرورية أيضا للأداء السليم لسيادة القانون، ونظم الإنذار المبكر والرصد الدقيق واستخبارات الشرطة.

ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية توظيف وتدريب المزيد من النساء كضابطات شرطة، وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل تحقيق هذه الغاية. ونود أن نعرف إن كانت المستويات المتوقعة لمشاركة المرأة في هذه العملية قد تحققت.

ونشدد على أن من المهم، أن تحدد المبادئ التوجيهية لشرطة الأمم المتحدة، المسؤوليات الملقاة على عاتقها أيضا، بحيث تشمل منع تهديدات العنف البدني والتصدي لها، فضلا عن الحاجة إلى التدريب الكافي من أجل توفير الحماية الفعالة للمدنيين. وهذا يعني الإقرار بمسؤولية عناصر شرطة البعثة أيضا عن تنفيذ ولاياتهم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى الآلاف من أفراد الشرطة الذين يؤدون الأعمال المعقدة والهامة للسلم والأمن في مختلف البعثات التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن في البلدان المنكوبة بالصراعات. ونقدم لهم دعمنا الكامل.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب باسم مملكة هولندا، عن خالص شكري لجميع

مقدمي الإحاطات الإعلامية – الأمين العام المساعد زويف، والسيدة ريتانو، ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي – على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة والمحددة جدا. وأعتقد أنهم جميعا سلطوا الضوء على الجوانب المختلفة لخدمات شرطة الأمم المتحدة الوثيقة الصلة تماما بمناقشة اليوم. وإنني أدرك أن هناك المزيد من مفوضي الشرطة في القاعة الذين لم يدلوا ببياناتهم بعد، ولذا اسمحوا لي بأن أشكرهم جميعا هم والأفرقة التابعة لهم على العمل الهام جدا الذي يقومون به. ونقدم لهم دعمنا الكامل.

إن ضباط الشرطة من الجهات الفاعلة الرئيسية في الهيكل الأمني والنهج المتكامل، وهم يركزون على جوانب أمنية أخرى غير تلك التي يركز عليها العسكريون. واسمحوا لي أن أركز على ثلاثة جوانب هامة من خدمات الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: أولا، ضرورة تعزيز سيادة القانون من خلال الخدمات الشرطية؛ ثانيا، دور شرطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة المنظمة الخطيرة والتصدي لها؛ ثالثا، أهمية أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني.

أولا، إن تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح الشرطة هو أحد المهام الرئيسية لشرطة الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويؤدي فرادى ضباط الشرطة دورا حيويا في بناء القدرات والمساهمة في إصلاح الجهاز القضائي. وسيحقق نشر شرطة الأمم المتحدة بشكل فعال أثرا إيجابيا فيما يتعلق بالثقة، والشمول، والحفاظ على السلام، مما يعزز سيادة البلد المضيف. ولذا، فإن شرطة الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي أثناء عمليات الانتقال واستراتيجيات الخروج. وتقوم شرطة الأمم المتحدة أيضا بدور يربط بين البعثة والسكان. فهي تساعد في زيادة الثقة بين البعثة والسكان، بل أيضا بين الأطراف المتحاربة. ونحن نرى ذلك، على سبيل المثال، في دور شرطة الأمم المتحدة أثناء الأنشطة المتصلة بالانتخابات في المدن الكبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن دور شرطة الأمم المتحدة ضروري للنهج الذي محوره الإنسان. ولهذا السبب، تؤمن مملكة هولندا إيمانا راسخا بأن مجلس الأمن ينبغي أن يزيد النسبة المئوية النسبية من ضباط شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ومن أجل تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة في عمليات السلام، تريد مملكة هولندا، وكوت ديفوار العمل مع أعضاء المجلس من أجل إعداد مشروع قرار بشأن الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

ثانيا، فيما يتعلق بالحاجة إلى التصدي للجريمة المنظمة في حالات النزاع، كثيرا ما نتكلم عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن المكاسب المالية المتأتية من الجريمة المنظمة تشكل مصدرا للإيرادات يمول جماعات المتمردين والإرهابيين، مما يؤدي إلى إدامة دورة النزاع. ومن الطرق التي يمكن أن تتصدى بها البعثات لذلك تطوير قدرة مستدامة للدولة المضيفة من أجل التصدي للجرائم الخطيرة والمنظمة. فعلى سبيل المثال، يمول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصورة مباشرة.

وتمشيا مع إعلان العمل من أجل حفظ السلام، أود أن أشدد على أهمية التدريب السابق للنشر لضباط الشرطة، وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وينبغي نشر الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة، وفي الوقت المناسب، مع الاستفادة من تخصصاتهم في مجالات الشرطة الخاصة بهم.

ثالثا، أود أن أؤكد أهمية أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. إن أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني تزيد الثقة في أوساط السكان، بما في ذلك قوة الشرطة الوطنية. ولبناء الثقة، من الضروري أن ينخرط الضباط ذكورا وإناثا في الدوريات

النهارية والليلية. إن توفر المزيج الجيد من ضباط الشرطة الإناث والذكور أمر أساسي للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولدعم الضحايا والمساعدة على ضمان مساءلة الجناة. ولهذا أهمية خاصة في جنوب السودان حيث يلزم نشر مزيد من الشرطيات للتخفيف من مخاطر العنف الجنسي والجنساني في مخيمات المشردين داخليا وحولها.

وفي الختام، إن شرطة الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، ومن أجل الحفاظ على السلام في سياقات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام بشأن العمل الشرطي الذي تم الإعلان عنه في القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، قبل عام بالضبط من اليوم.

إن الخدمات الشرطية ينبغي أن تدمج في منظومة الأمم المتحدة. فهي بُعد لا غنى عنه في بعثات حفظ السلام، فضلا عن دورها المتكامل، إلى جانب العدالة والمؤسسات الإصلاحية، في الجهاز القضائي الأوسع نطاقا. وينبغي أن يكون ذلك موضع اهتمام مشترك، ومناط مسؤولية الجميع، وأسلط الضوء على ضرورة اتخاذ شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مستشار الشرطة، للوضع السليم لكي تكون أفضل تجهيزا بما فيه الكفاية للوفاء بدورها الرئيسي في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

واسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأمانة العامة على ما قدمته من دعم؛ وإلى مفوضي الشرطة على ما أتاحوه من قيادة؛ وإلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على مساعداتها القيمة وجهودها الدؤوبة في دعم شعوب تلك البلدان؛ وإلى جميع البلدان المساهمة بأفراد شرطة على مساهماتها التي لا غنى عنها.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن الثناء للرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نشكر الأمين العام المساعد زويف، ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن السيدة ريتانو على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة. إن الأفكار المستمدة من تلك البعثات الميدانية الثلاث، ومن السيدة ريتانو بشأن دور شرطة الأمم المتحدة مهمة جدا بالنسبة لنا لكي نمضي قدما في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

وأود أن أدلي بالملاحظات والتوصيات التالية باسم وفد بلدي.

أولا، إننا ننظر إلى العالم كأسرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعيش مترابطة في عالم يتسم بالعولمة، بمعنى أنه لا يمكن لأي بلد أن يشعر بالأمان في حالة وجود صراع أو نزاع في بلد آخر. فالمشاكل التي يواجهها أحد البلدان في شكل هجرة غير قانونية أو اتجار أو إرهاب، على سبيل المثال، يمكن أن تمتد آثارها. وتتصف تلك الآثار بأنها عبر وطنية وعابرة للحدود، وهو ما يضمن أن يكون أمننا ورفاهنا المشتركان شروطا مسبقة أساسية للاستقرار الإقليمي والعالمي. ولذلك، من الضروري أن تركز الإجراءات التي نتخذها فيما يتعلق بعنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام على تعزيز قدرات الدول المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز أمنها الوطني وشرطتها وقطاع العدالة والمؤسسات الإصلاحية فيها، فضلا عن إخضاعها للمساءلة.

ثانيا، على الرغم من أن جهودنا قد تكون متعددة الأطراف، فإن مفهوم الملكية الوطنية أمر حتمي. إذ يجب إعطاء الأولويات التي تحددها الدول المضيفة أكبر قدر من الاهتمام. وينبغي أن تتسق جهودنا مع ثقافاتها وتقاليدها القانونية، ولكن دون أن تتناقض مع القواعد الدولية، وهو ما من شأنه أن يثير المزيد من التوتر وأن يؤدي، بالتالي، إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

ثالثا، تمثل استعادة وصون السلام والاستقرار في البلدان التي تشهد نزاعات عملية طويلة الأمد تتطلب توطيد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل البرلمان والزعماء السياسيين والدينيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام – وكلها لها تأثير كبير. والتوعية المجتمعية ومعالجة المسائل ميدانيا أمران ضروريان من خلال تدابير بناء الثقة من جانبنا

رابعا، في ضوء إصلاحات الأمم المتحدة عموما، ولا سيما في عمليات السلام، فإننا بحاجة إلى وضع ولايات وتوجيهات واضحة لوحدات الشرطة، مع تشكيل وحدات قوية لسيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتمكين الشباب والنساء، لا سيما عن طريق وضع حد لجميع حالات الإفلات من العقاب على العنف الجنساني. وعندها فحسب، سيتحقق الاستقرار الوطني في البلدان المضيفة وستكون لدينا استراتيجيات مباشرة لبناء القدرات من أجل منع نشوب نزاعات جديدة، فضلا عن منع الانتكاس إلى النزاع أو تجدد النزاعات القائمة.

خامسا، يتطلب اتخاذ إجراءات جماعية وحدة الجهود والتعاون الوثيق. وتنطوي عمليات حفظ السلام الحالية على عمليات متزامنة تقوم بها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وهي تتطلب أيضاً نُهُج وطرائق جديدة للتنسيق بين الشرطة والجيش في مختلف حالات الحماية المتداخلة، استناداً إلى نوع العنف وغيره من المتغيرات المجتمعية. وفي هذا الصدد، نود أن نتعلم من أفكار مقدمي الإحاطات الإعلامية، لا سيما تلك الواردة من البعثات الميدانية، بشأن الآليات والاستراتيجيات التنفيذية التي يجب إرساؤها بين عنصر الشرطة والعنصر العسكري بشأن مختلف جوانب الولايات.

سادسا، سنحتاج أيضا إلى معالجة الثغرات الأوسع في القدرات والتدريب عن طريق زيادة عدد البلدان المساهمة بأفراد الشرطة التي تمتلك قدرات عالية على زيادة نشر النساء في قواتها. ونعتقد أن قدرات منظمة معاهدة الأمن الجماعي يمكن أن تعزز الأنشطة الشرطية للأمم المتحدة من خلال توفير التدريب المناسب وبناء القدرات. كما نتفق مع المتكلمين الذين ذكروا أن زيادة وجود المرأة في شرطة الأمم المتحدة تعزز قدرة القوة على بناء الثقة مع السكان المحليين، كما تساهم في تهيئة بيئة آمنة لضحايا العنف الجنسي من أجل الإبلاغ عن الجرائم.

أخيرا، أود أن أكرر التأكيد على أن كازاخستان ستعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والسلام، وهي دائما على أهبة الاستعداد للمشاركة في التوصل إلى معايير وقدرات أعلى لشرطة الأمم المتحدة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم المفيدة للغاية في مناقشة اليوم. إننا نقدر ملاحظات الأمين العام المساعد ألكسندر زويف بشأن الأولويات الاستراتيجية لعناصر شرطة الأمم المتحدة. ونقدر التجارب المباشرة التي استعرضها مفوضو الشرطة، بمن فيهم السيدة أونايسي بولاتولو – فونيواكا، من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد أوال عبد الناصر، من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سيرج تيريو، من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأرجو منهم أن ينقلوا عبارات تقديرنا المخلصة إلى جميع الشرطيات ورجال الشرطة الذين يؤدون واجباتهم بشجاعة. كما أرحب في القاعة بممثلة المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فقد أثبتت هذه المنظمة أهمية مبادرات المجتمع المدني في تيسير النقاش

والنهج المبتكرة باعتبارها حجر الزاوية في بناء استراتيجية عالمية شاملة للجميع لمكافحة الجريمة المنظمة.

إننا جميعا متفقون على أن الدور الرئيسي للشرطة في عمليات حفظ السلام يتمثل في الكشف عن الجريمة وحفظ النظام العام والسلامة العامة وحماية الأرواح والممتلكات، ناهيك عن القيام بالمهمة التي تشتد الحاجة إليها والمتمثلة في بناء قدرات شرطة الدولة المضيفة. وتسهم كل تلك التدابير التي تقوم بها الشرطة أثناء عمليات حفظ السلام إسهاما كبيرا في بناء قدرة الدولة المضيفة على الصمود. بيد أنه لا يمكن تحقيق جميع هذه الأهداف دون إجراء تحليل فعال للنزاعات وبذل جهود للوقاية والإنذار المبكر، ولا سيما في تعزيز منع نشوب النزاعات، الأمر الذي ينقذ الناس من المعاناة غير الضرورية، وهو يتطلب فهم العوامل المحركة للنزاع على جميع المستويات.

وينبغي لشرطة الأمم المتحدة، التي تستفيد من وجودها في الميدان والمدربة على التفاعل مع الناس في المجتمعات المحلية التي تكون أحيانا بعيدة جدا عن العاصمة، أن تسهم في آليات الإنذار المبكر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإبلاغ دون تأخير عن أي مخاطر مرتفعة لحدوث توترات. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة دراسة هذا الجانب من دور الشرطة في عملية بناء السلام وتطويره وتنفيذه في الميدان. وبوصفنا مناصرا قويا لتعزيز دور المرأة في حفظ السلام، نود أن نوجه الانتباه إلى أهمية إسهامها في العمليات. ومن منظور الشرطة، توفر مشاركة المرأة في حفظ السلام، لا سيما في أعمال الخفارة المجتمعية، شعورا بالأمان لا غنى عنه في أوساط السكان المحليين.

إن جوانب عمل الأمم المتحدة الشُّرطي التي أشرت إليها لا يمكن أن تتحقق دون وجود أفراد شرطة مزودين بموارد كافية، وغني عن القول إن شرطة الأمم المتحدة هي تجسيد واضح لما تلتزم به البلدان المساهمة بأفراد شرطة في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير مباشرة إلى دور بعثات الأمم المتحدة التي يمثلها مقدمو الإحاطات الإعلامية. ولا بد لي من تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ نظام لتقييم الأداء، يستند إلى معايير موضوعية سواء لأفراد الشرطة المنتدبين أو لوحدات الشرطة المشكلة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم حتى الآن تحديد أي مشاكل تتعلق بالأداء بالنسبة لأفراد الشرطة المنتدبين، في حين أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة بحاجة إلى تعزيز قدراته. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية هي إحدى القدرات التي يجري تقييمها.

وثمة نقطة أخرى أود أن أتطرق إليها وهي الدور الأساسي الذي تضطلع به الشرطة في العملية الانتقالية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومن الضروري التشديد على الدور الهام الذي تقوم به أفرقة الشرطة المتخصصة، المسؤولة عن سياسة تقديم الدعم من أجل إعادة بناء قدرات الدولة المضيفة. وما برحنا نتابع عمل شعبة الشرطة بشأن هذه المسألة، ونعرب عن تأييدنا القوي لذلك المفهوم. والانتشار الحالي لخمسة أفرقة شرطة متخصصة يمثل بالفعل علامة واعدة على اهتمام البلدان المساهمة بأفراد شرطة. ونشجع شعبة الشرطة على التركيز على زيادة تطوير تلك الوحدات، مع مراعاة التجربة المكتسبة فعلا من المرحلة الأولى. ونرى أن تقاسم الدروس المستفادة من تلك العملية مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة سيحسّن ويعزز تنفيذ مفهوم فريق الشرطة المتخصص، ولا سيما لدعم تنفيذ الولايات المحددة الأهداف.

وقد أكد رئيس جمهورية بولندا مجددا، في خطابه خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر، التزامنا تجاه عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهذا تأكيد واضح

وملموس على أن بولندا تشارك في المبادرات التي تساعد على استعادة سيادة القانون وتعزيزها.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على أن القيود التشغيلية والقيود على الموارد تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج كلي، يعزز مزايا جميع العناصر والجهات الفاعلة المؤسسية والوكالات العديدة الموجودة في منطقة البعثة.

وينبغي أن يعتبر عنصر الشرطة، بوصفه أداة هامة تسهم في تسوية حالات الأزمات، جزءا من منهج منظومي. ومن شأن ذلك أن يساعد على استخدام الموارد المحدودة على نحو أكثر فعالية بالاستفادة من الأثر التآزري.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد زويف، ومفوضي الشرطة والسيدة ريتانو على إحاطاتهم الإعلامية.

وترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة للإشادة بأفراد شرطة الأمم المتحدة على التزامهم بتنفيذ ولايات حفظ السلام. إن شرطة الأمم المتحدة تقدم إسهامات بالغة الأهمية لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم، وتلتزم حكومة بلدنا بتعزيز شرطة الأمم المتحدة، على نحو ما تبينه الجهود الواسعة النطاق التي نبذلها لبناء القدرات بغية تمكين البلدان المساهمة بأفراد شرطة من نشر الشرطة الجيدة القيادة والمدربة تدريبا جيدا في مجموعة من بعثات الأمم المتحدة.

وحينما تتكلم الولايات المتحدة عن إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة للأداء في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا لا نتكلم عن القوات وحدها؛ بل نتكلم عن الشرطة أيضا. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، الذي اتخذ بالإجماع في ٢١ أيلول/سبتمبر ويهدف إلى تعزيز أداء حفظة السلام، يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام. ويدعو القرار إلى إبلاغ مجلس الأمن والدول الأعضاء المعنية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة بأوجه القصور في الأداء. ويدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير للمساءلة عن أوجه القصور في الأداء وتقديم الحوافز الملموسة لتعزيز الأداء. وأخيرا، يعترف القرار بدور البيانات في تحسين الأداء بمواءمة القوات المناسبة وأفراد الشرطة مع الأدوار المناسبة. ونناشد تطبيق تلك الاعتبارات على عناصر شرطة حفظ السلام ونحث الأمين العام على استخدام بيانات الأداء للاسترشاد بها في صنع القرارات المتصلة بعمليات نشر الشرطة وعلى تقديم تلك البيانات إلى البلدان المانحة التي تقدم التدريب والمعدات من أجل تحسين مساعداتها.

ونشاطر الأمين العام التزامه نحو أداء عمليات حفظ السلام في جميع المجالات. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك بوضع إطار متكامل لسياسات الأداء استنادا إلى معايير واضحة لجميع الموظفين. ونحث الأمين العام على أن يدرج الشرطة بمزيد من التعمد في هذه العملية.

وتعمل عناصر شرطة الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في بيئات معقدة وتقدم إسهاما هاما في حماية المدنيين. ونشيد بأعمال أكثر من ٣٥٠ ١ من أفراد الشرطة الذين يعملون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقبل فترة قصيرة لا تزيد عن شهر من إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواجه شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة تحديا كبيرا في التحضير لتقديم الدعم الأمني للانتخابات.

ويسرنا أيضا أن نرى نجاح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية، بالرغم من البيئة الصعبة.

إن أحد المبادئ الرئيسية التي وجهت جهودنا لجعل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة هو المبداء القائل إنه يجب أن تكون لدى بعثات حفظ السلام

استراتيجية للخروج. وذلك يتطلب بناء هيكل أمني متكامل يسعى لضمان سلامة المدنيين. وتضطلع الشرطة بدور بالغ الأهمية في جعل تلك الرؤية حقيقة واقعة، على نحو ما تبين في أماكن مثل هايتي وليبريا.

وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد تحسين إدماج الشرطة في جميع جوانب تخطيط البعثات وكفالة تمكين شعبة شرطة الأمم المتحدة من إجراء التقييم السليم لبعثات حفظ السلام وتخطيطها ونشرها وإدارتها ودعمها. وينبغي النظر دائما في الخبرة الشرطية وإدماجها في الولايات وهياكل صنع القرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد زويف ومفوضي الشرطة على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها اليوم. وأشكر أيضا تيوسداي ريتانو على إسهامها الهام ومنظوراتها المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومما يدعو إلى غاية التشجيع أن نرى وجود العديد من ممثلي شرطة الأمم المتحدة في القاعة بعد ظهر هذا اليوم. وبالرغم من أنني أدرك أن معظم ذوي الخوذ الزرق يساندونني، فإن من الأمور اللطيفة للغاية على أي حال أنهم موجودون في هذه الجلسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، على نحو ما فعله بعض زملائي بالفعل، لأشكرهم جزيل الشكر على العمل القيم للغاية الذي يضطلعون به من أجلنا جميعا في بعثاتهم كل يوم. فهم في الواقع يقدمون إسهاما بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وهما في صميم أعمال الأمم المتحدة ذاته. إنني أشكرهم مرة أخرى. ونحن فخورون للغاية بإنجازاتهم.

ولكم أن تتخيلوا وجود مجتمعاتنا بدون أعمال الشرطة – المدن والبلدات والقرى بدون أية سلطة موضوعية لدعم سيادة القانون. فمن الواضح أن الفوضى ستسود في ظل تلك الظروف. إن أعمال الشرطة الخاضعة للمساءلة والشفافة والفعالة أساسية لقيام مجتمعات آمنة ومستقرة. فالمؤسسات القوية التي تتمتع بثقة مواطنيها بالغة الأهمية للتصدي بفعالية للعنف والجريمة.

ومن جهة أخرى، حيثما تكون الحوكمة والمؤسسات ضعيفة، من المرجح أن تترسخ الجريمة المنظمة. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية تمول النزاع وتؤججه، وتؤدي إلى توطيد الفساد وتقويض المؤسسات. وذلك يبدد الثقة بالمجتمع، ويمكن للجماعات الإجرامية أن تتحدى قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها.

وكثيرا ما يكمن انهيار القانون والنظام، وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام سيادة القانون في صميم المشكلة في البلدان التي تعمل فيها الأمم المتحدة، على النحو الذي بينه اليوم مقدمو الإحاطات الإعلامية من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. ولذلك السبب ما فتئت السويد منذ عقود أحد البلدان المساهمة باستمرا في شرطة الأمم المتحدة.

ويشكل حفظ الأمن وظيفة هامة في جميع مراحل النزاع. ومن المنع إلى حفظ السلام إلى بناء السلام والحفاظ على السلام، هناك دائما حاجة إلى القدرات الهيكلية وبناء المؤسسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار وسيادة القانون.

ويدعم منع نشوب النزاعات باتخاذ الإجراءات التشغيلية المباشرة وبدعم المعايير الدولية، فضلا عن الآليات، بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالبشر. وفي العديد من القرارات، أدرج مجلس الأمن ولايات أو إشارات إلى مكافحة التدفقات والشبكات الإجرامية. وكما سمعنا من مفوض الشرطة ممثل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، فإننا نشعر بالأمل والثقة بالمستقبل، ومن الأهمية بمكان توجيه استثمارات ملموسة في مجال سيادة القانون من أجل الأشخاص في الحالات المعرضة للخطر. ولذلك فإن بناء المؤسسات الملبية للاحتياجات والتمثيلية أمر رئيسي، ولذلك السبب تساهم السويد بأفراد

الشرطة وبموظفي المؤسسات الإصلاحية على السواء في بعثات الأمم المتحدة. ويشكل الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي إحدى الوسائل المفيدة لتقديم إسهام شامل في سيادة القانون وغيرها من الأعمال الإنمائية.

ومن أجل أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في تقديم الاستجابات المناسبة للحالات المختلفة، علينا زيادة تعزيز دور الشرطة في نهجنا، على النحو الذي أبرزه أيضا مقدمو إحاطاتنا الإعلامية اليوم. ولا يمكن تحقيق حماية حقوق الإنسان للمدنيين، والتصدي للجريمة المنظمة، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، ومكافحة الإفلات من العقاب، واحترام القانون والنظام، وبناء سيادة القانون بدون أداء أعمال الشرطة بفعالية.

وينبغي تحسين الدور المركزي لأعمال الشرطة في استجابة الأمم المتحدة بالتحليل المشترك وباتخاذ رؤية واسعة النطاق للأمن. ويجب أن تسترشد عملية اتخاذ القرارات بالخبرة في أعمال الشرطة ذات الصلة، ونحن بحاجة إلى منصات كافية لتقديم المشورة المتعلقة بأعمال الشرطة. وبغية الاستفادة الكاملة من شرطة الأمم المتحدة ولكي تكون شعبة الشرطة قادرة على تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة إلى المجلس والأمانة العامة والعناصر الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، يجب أن تشغل شعبة الشرطة مكانة كافية في الهياكل وأن يحظى مستشار الأمم المتحدة لشؤون بالمستوى المناسب لضمان الوصول إلى مناقشات اتخاذ القرار ذات الصلة.

وتؤيد السويد بقوة مبادة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وستواصل المشاركة في العمل في المستقبل. وسيكون من الأمور الهامة ضمان التفكير الوافي في العناصر المختلفة لعمليات السلام.

كما أن عمليات حفظ السلام الشاملة والملبية للاحتياجات تتطلب إقامة توازن بين الجنسين في إطار حفظة السلام. إن أكثر من ثلث أفراد الشرطة الذين تساهم بهم السويد حاليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من النساء. ومن الأمور الهامة بالقدر نفسه كفالة مشاركة النساء في التوعية والمشاريع المحلية، على النحو الذي أُبرز أيضا في الإحاطة الإعلامية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ولكفالة فعالية استجابة الشرطة، من الأهمية بمكان أن يكون جميع أفراد شرطتنا مدربين تدريبا جيدا وخاضعين للمساءلة عن سلوكهم.

إننا نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن أعمال الشرطة وإلى مواصلة المناقشة بشأن تعميم العمل الشرطي في أنشطة المنع التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي ركيزة السلام والأمن.

وأخيرا، ستواصل شرطة الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور المزدوج المتمثل في توفير الأمن والحماية، فضلا عن دعم الإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات سيادة القانون وتطويرها. وتكتسي حماية المدنيين أهمية بالغة. وإذ تمضي المنظمة في الانتقال من التصدي للنزاع إلى منع نشوب النزاع، فإن أهمية دور بناء القدرات ستبرز بصورة أكبر.

لقد حان الوقت لنعمل دعما لزيادة الخبرات الشرطية في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة.

ومن خلال الاستفادة على أفضل وجه ممكن من مختلف الأدوات التي يمكن أن توفرها شرطة الأمم المتحدة، سنكون في وضع يقربنا من الحفاظ على السلام.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد زويف ومفوضي الشرطة الحاضرين معنا هنا اليوم، فضلا عن السيدة ريتانو، على إحاطاتهم الإعلامية.

أود أن أبدأ كلمتي بالطلب من أفراد القبعات الزرق الحاضرين في جلسة اليوم أن ينقلوا إلى زملائهم شكر المملكة المتحدة وإعجابها بخدمتهم وشجاعتهم. إن أعمالهم وتضحياتهم في الدول الهشة وما بعد الصراع هي جزء حيوي من عمليات

حفظ السلام. وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي، يعرض رجال ونساء الشرطة التابعة للأمم المتحدة حياتهم للخطر، من أجل حماية أشد الناس ضعفا مع خروج مجتمعاتهم من الصراع. ويسمح وجودهم للناس بإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم ومصادر رزقهم. كما أنهم يساعدون على ترسيخ الاستقرار على المدى الطويل، من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساعدة في بناء مؤسسات أمن قومية وخاضعة للمساءلة.

وفي ضوء الدور الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وصون السلام والأمن الدوليين، من الحيوي إصغاء مجلس الأمن مباشرة لمداخلات مفوضي الشرطة بشأن ما يمكن أن يفعله المجلس لدعمهم هم ومكاتبهم.

وإذا أريد لشرطة الأمم المتحدة أن تظل فعالة، يتعين علينا كأعضاء في المجلس أو كبلدان مساهمة بأفراد شرطة أو قادة شرطة، الاستماع إلى تجارب الشرطة في الميدان، والنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها للإصلاح أن يحدث فرقاً عملياً. ولهذا السبب، كانت المملكة المتحدة مؤيدا قويا للقرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) والاستعراض الخارجي لعام ٢٠١٦. إننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل للقرار ولتوصيات الاستعراض الخارجي التي لا تزال معلقة بدون تنفيذ. ونعتقد أن التقرير القادم عن أعمال الشرطة من جانب الأمين العام سيوفر فرصة لتقييم مختلف جوانب الإصلاح ووضع خطة واضحة للمستقبل. وهناك مجالان خاصان أود تسليط الضوء عليهما.

أولا، تود المملكة المتحدة أن تؤكد على الإدماج الكامل لمشورة الشرطة في عمليات التخطيط للبعثات، بما يكفل إدراج خبرة الشرطة في عملية صنع القرار طيلة عمل البعثة. ويتعين دعم ذلك بقدرة قوية وتحليلية يمكنها إجراء التقييم المستمر اللازم لضمان بقاء نشاط الشرطة مناسباً للاحتياجات الميدانية.

ثانيا، من الحيوي مواصلة بعثات الأمم المتحدة دعم تطوير أجهزة إنفاذ القانون في الدول المضيفة وأن تقوم بذلك على أساس تقييم احتياجات وقدرات الدولة المضيفة. وتعتقد المملكة المتحدة أنه لزيادة التأثير إلى أقصى حد، يجب أن تكون شرطة الأمم المتحدة في وضع يمكنها من نشر عدد كاف من الأخصائيين في تلك التخصصات المحددة ذات الصلة ببعثة معينة. وتود المملكة المتحدة أن تشجع شعبة الشرطة على تحسين الكفاءة في التوظيف والنشر اللاحق لعناصر الشرطة بحيث تكون الخبرة ذات الصلة متاحة عند الحاجة إليها.

إن شرطة الأمم المتحدة موجودة طوال فترة الصراع. وعادة ما يكون أفراد القبعات الزرقاء هم أول وآخر عضو في أسرة الأمم المتحدة التي يلتقي به السكان المحليون أثناء أي تدخل أو مواجهة للأزمة. لذلك، لكي ينجح الموظفون في مهمتهم خلال فترة نشرهم، يجب أن يقيموا علاقة مع السكان، وهي علاقة يجب أن تكون علاقة قائمة على الثقة. وتتشكل هذه الثقة بسهولة أكبر إذا عكس ضباط شرطة الأمم المتحدة تنوع العالم الذي أرسلوا لحمايته.

وعليه، اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن دعمنا للبلدان المساهمة بأفراد شرطة وتتصدى للعقبات التي تمنع المزيد من النساء من دخول شرطة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشجع على بذل المزيد من الجهود داخل عناصر شرطة الأمم المتحدة للتشاور مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء، وضمان أن تشكل آراؤهن واحتياجاتهن جزءا لا يتجزأ من عملهن اليومي وأن ينعكس ذلك في تقديم تقاريرهن إلى المجلس.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ويقر بجودة عملهم. وبالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها مختلف بعثات حفظ السلام، يجب عليها مكافحة الجريمة المنظمة، في كثير من الحالات التي يمولها الاستغلال غير المشروع للموارد

الطبيعية، وكذلك ضمان سلامة المدنيين، حيث يصبح التصدي للاستغلال الجنسي والويلات الأخرى، جزءا يوميا من مهمتهم.

ومع ذلك، فإن وفد بلدنا مهتم بمعرفة ما إذا كان هناك أي تضارب مع الشرطة المحلية فيما يتعلق بالكفاءات عندما يتعلق الأمر بالتحقيق أو تصميم العمليات؟ علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالجماعات الإرهابية التي تمول أنشطتها من بيع المخدرات ودفع الفدية، لا توجد طريقة للتعاون الدولي الفعال من شأنها أن تسمح لنا بقطع الإمدادات من البلدان الثالثة بسهولة أكبر، مما يقطع مصدر عيش تلك الجماعات؟ وبالإضافة إلى التنسيق مع الشرطة المحلية للبلد عند التعامل مع الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام وآخرين، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق أفضل للتعاون مع الشرطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل ضمان عمليات ناجحة وأكثر استدامة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الصينية على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية هذه بشأن أنشطة قوات شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ونشكر مساعد الأمين العام الكسندر زويف على إحاطته الإعلامية. ونحن ممتنون أيضا لجميع مفوضي الشرطة الثلاثة، من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على عرض خبراتهم الميدانية، وكذلك السيدة ريتانو على إحاطتها الإعلامية.

وتقر إثيوبيا بالدور الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية في الأجل الطويل في البلدان المتضررة من الصراعات. إن البيئة التي ينتشر فيها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تغيرت اليوم بشكل كبير. ولم تحظ شرطة الأمم المتحدة بهذا القدر من الأهمية كما هي الآن، في ضوء التغيير المقابل لها في ديناميات الصراع، والتحول في نطاق وتعقيد ولايات حفظ السلام والاتجاه المتطور نحو حفظ السلام المتعدد الأبعاد.

لقد أصبحت شرطة الأمم المتحدة عنصرا حيويا في مجال حفظ السلام، ولا سيما في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها والمتعلقة بدعم قدرة مؤسسات إنفاذ القانون التابعة للدولة المضيفة. كما أن الدور الذي تقوم به عناصر شرطة الأمم المتحدة في تيسير الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية وبناء السلام هو أمر حاسم أيضا. إن التجارب السابقة والحالية، كما هو الحال في ليبريا، من بين أماكن أخرى، تشكل أمثلة على النجاح الواضح لشرطة الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ عليه. ولا غنى عن مهام الشرطة التابعة للأمم المتحدة بشكل خاص في دعم الدول المضيفة من خلال رصد وإعادة هيكلة قوات الشرطة المحلية، والتدريب وتقديم المشورة إلى مؤسسات إنفاذ القانون الأخرى، واستعادة وتعزيز السلامة العامة وحماية سيادة القانون.

ونعتقد أن الملكية الوطنية ينبغي أن تكون المبدأ التوجيهي لشرطة الأمم المتحدة عندما تدعم الدول المضيفة في بناء وتطوير قدرات قوات الشرطة المحلية. وينبغي للفجوات المتعلقة بالقدرة الوطنية للدولة المضيفة أن تسترشد بتكوين عناصر شرطة الأمم المتحدة، لا سيما أثناء التخطيط والتعيين وفي توفير التوجيه والتدريب.

وحيثما جرى التكليف، تظل إدارة المهام المدنية التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة في سياق حالات الصراع وما بعد الصراع، بما في ذلك منع أعمال العنف ضد النساء والأطفال والتصدي لها، أمرا حيويا أيضا. وفي هذا الصدد، سيكون لنشر الشرطيات أثر عملي وإيجابي في كسب ثقة المجتمعات المحلية. ولهذا السبب، فإن زيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو أمر في غاية الأهمية. ومن دواعي فخرنا أن إثيوبيا هي إحدى الدول المساهمة الرئيسية في هذا الصدد.

ويجب أن تكون مهام حفظ السلام المتعلقة بأنشطة الشرطة واضحة وقابلة للتحقيق. وينبغي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة أيضا أن تضمن أن القوات التي تنشرها، سواء كانت عبارة عن أفراد شرطة أو وحدات شرطة مشكلة، أو أفرقة شرطة متخصصة في الميدان، مدربة ومجهزة جيدا من أجل تنفيذ ولاياتها. وعلاوة على ذلك، تضطلع الأمانة العامة بدور رئيسي، بما في ذلك من خلال تعزيز فعالية التدريب الإستراتيجي لأفراد الشرطة، عن طريق تزويدهم بتخطيط أفضل وخبرات مناسبة ومهارات لغوية واستعداد عملي.

لذلك، لا يزال تعزيز تماسك العمليات والسياسات فيما يتعلق بشرطة الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة، أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة في مجال الشرطة، أساسي لتعزيز فعالية شرطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وقد قدمت إثيوبيا إسهاما متواضعا جدا من أفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي تبذل كل جهد ممكن لتعزيز مشاركتها، بما في ذلك عن طريق نشر وحدات الشرطة المشكلة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا بتعزيز مشاركتها في شرطة الأمم المتحدة ومساهمتها فيها في السنوات القادمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن المسائل المتعلقة بمهام الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. إننا ممتنون للسيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ولمفوضي الشرطة في البعثات في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والشاملة. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا لجميع حفظة السلام من أفراد الشرطة على خدمتهم المتفانية وأدائهم لواجباتهم بما يتفق مع ما يمليه الضمير، وأحيانا في ظل ظروف صعبة للغاية.

إن أهمية عمل الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم واضحة لنا جميعا. فأفراد الشرطة، بوصفهم أحد عوامل أعمال حفظ السلام، يضطلعون بمهام رئيسية. وهم لا يقتصرون فقط على المساعدة في حفظ النظام العام ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية من أجل حماية المدنيين في البلدان التي ينتشرون فيها، بل إنهم كذلك يضطلعون بدور دعم مهم في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون وبناء القدرات الوطنية في الدول المضيفة. وفي كثير من الأحيان يتعين عليهم تقديم المساعدة لمعالجة مسائل من قبيل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر، وغير ذلك من التهديدات الأمنية.

وكثيرا ما يعمل أفراد الشرطة كصلة وصل بين شعوب الدول المضيفة وحكوماتها، وكذلك بين السكان ووجود قوات حفظ السلام. ويمكن لعملهم، عندما يكون ناجحا، أن يعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وأن يهيئ الظروف المفضية إلى العودة إلى الحياة الطبيعية مع تهيئة الشروط المسبقة لإحلال السلام والمصالحة الوطنية. ويجب على الشرطة أن تضطلع بثبات، في تقديمها هذه المساعدة باسم المجتمع الدولي بأسره شأنها شأن جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بتنفيذ ولايات مجلس الأمن وأن تتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام – موافقة الأطراف والحياد والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

إن إقامة علاقات بناءة قائمة على الثقة مع البلد المضيف وأخذ الأولويات المحددة على الصعيد الوطني في الاعتبار

عنصران بالغا الأهمية لتنفيذ الولايات بفعالية. ومن شروط النجاح في ذلك المجال مراعاة مبادئ الملكية الوطنية واحترام السيادة الوطنية. فيمكن للمرء بالكاد أن يتكلم عن دعم دولي فعال إذا كان وجود بعثة الأمم المتحدة لعدة سنوات لم يزد على إحلال جهود أفراد الأمم المتحدة محل جهود الشرطة المحلية. وكذلك ينبغي لنا أن لا ننسى أن الشرطة المحلية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية المدنيين.

ويجب أن تكون ولايات عناصر الشرطة الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام دقيقة وواقعية، فضلا عن مراعاتها للخصائص البلد والحقائق في الميدان. وأهداف ونطاق انتشارها يجب أن يكون بمقدورنا كذلك أن نعدلها سريعا استنادا للتغييرات التي تقع في الدول المضيفة. وفي هذا السياق، نشجع الحوار المستمر بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والدول المضيفة بشأن كل جانب من جوانب عمل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك مراحل تخطيط وتصميم الولاية.

وغني عن القول ن الموارد المادية والتقنية والبشرية اللازمة يجب أن تكون متوفرة، لكي تضطلع الشرطة بعملها على نحو فعال. وينبغي للبعثات أن تحسن تخطيطها وإدارتها، وأن تزيد من فعالية استخدامها للموارد التي في متناولها وأن تتفادي النفقات غير الضرورية والازدواجية في المهام. وفيما يتعلق بتلك العمليات، فإن من الأهمية بمكان أن تراعي الأمانة العامة بعناية آراء وتوصيات البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

لقد ظل الاتحاد الروسي، بوصفه بلدا مساهما بأفراد الشرطة، يوسع مساهمته في أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي نشر الأفراد ذوي المهارات ذات الصلة في البعثات. وقد أصبح أكثر من ٥٠٠ موظف من مختلف الهيئات في وزارة الداخلية الروسية، منذ عام ١٩٩٢، أفرادا في شرطة حفظ السلام، ومن المهم لنا أن يشيد ممثلو الأمم المتحدة في كثير من الأحيان بروحهم المهنية العظيمة. ويسعدنا أن نشير إلى أنه في أعقاب أول مؤتمر قمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، أوفت روسيا بالالتزام الذي تعهدت به بمضاعفة عدد أفراد شرطتها في عمليات حفظ السلام. واليوم ينشط أفراد الشرطة الروس في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وكوسوفو وهايتي وقبرص وتشكل النساء ٢٠ في المائة منهم. وكذلك تنمو مساهمة المرأة في عمل الشرطة نموا مطردا في روسيا نفسها، وفي عام ٢٠١٧، دربنا مجموعة من أفراد الشرطة من النساء، كما وعدنا، للمشاركة في عناصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة. وقد شاركت في المجمل، ٣٥ امرأة من روسيا وعدد من البلدان الأفريقية، في تلك الدورة.

ويعكف مركز وزارة الداخلية الروسية للتدريب المعتمد من قبل الأمم المتحدة على تدريب حفظة السلام من أفراد الشرطة، بمن فيهم أجانب، على أساس مستمر ومهني. وقد درب أكثر من ١ ٦٠٠ من أفراد الشرطة الروس و ٥٠٠ من أفراد الشرطة الأجانب، منذ عام ٢٠٠٠، بمن فيهم قادة من أكثر من ٥٠ بلدا. إن لدى روسيا خبرة فريدة من نوعها في مجال التدريب المهني لقوات حفظ السلام، ونحن على استعداد لمشاطرتها. كما إننا مستعدون كذلك لنشر خبراء للمشاركة في أعمال أفرقة الشرطة المتخصصة في بعثات الأمم المتحدة للنظر في مسألة مشاركة ضباط الشرطة الروس في مثل مشاريع هذه الأفرقة، بما في ذلك بالاشتراك مع البلدان الأخرى في البعثات الناطقة بالإنكليزية.

السيد بورسلي (الكويت): أشكركم، السيد الرئيس، كما أتقدم بالشكر، على الإحاطات الإعلامية الثرية، لكل من الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد زويف، والسادة مفوضي الشرطة في بعثات حفظ السلام في جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، وللسيدة ريتانو، ممثلة المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أود أن أتناول ثلاثة مواضيع اليوم، وهي: حماية المدنيين، وسيادة القانون، وبناء السلام.

أولا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، فإن عمل شرطة الأمم المتحدة يعتبر داعما وركيزة أساسية في تنفيذ ولايات حفظ السلام، حيث تعمل الغالبية العظمى من حفظة السلام، بما فيهم شرطة الأمم المتحدة، في بعثات من أجل توفير الحماية للمدنيين عند وجود تكليف بذلك، وللتواصل مع المجتمعات بغية تعزيز الحلول السياسية والترويج لها، في ظل التركيز على الناس أولا وأخيرا، من دون الإخلال أو التدخل في المسؤولية الأولية للدول في حماية مواطنيها.

إن شرطة الأمم المتحدة هي الأطول وجودا في الميدان بين الأفراد النظاميين، ويمتد عملهم أحيانا، إلى البعثات السياسية الخاصة. ولهذا الوجود، سواء كان عبر فرادى ضباط الشرطة أو أفرقة الشرطة المتخصصة، عظيم الأثر في تعزيز الثقة لدى المدنيين وفي الوقاية من تجدد النزاعات. ونؤكد هنا، على أهمية حصول الشرطة الأممية على التدريب الكافي، بما في ذلك في مجال المهارات اللغوية والالتزام بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتعامل مع حالات العنف الجنسي في النزاع وحماية الأطفال.

ثانيا، فيما يتعلق بسيادة القانون، يبرز كذلك دور شرطة الأمم المتحدة في تعزيز دور المؤسسات القانونية وإنفاذ القانون في البلدان المضيفة وإصلاح القطاعات الأمنية وبناء قدرات المؤسسات ترسيخا لحكم القانون وسيادته ومحافظة على الاستقرار بعد تحقيقه ولضمان قدرة البلدان المضيفة على مكافحة ما يواجهها من تحديات، سواء منها ما يتعلق بالجريمة المنظمة أو غيرها من الجماعات المارقة والخارجة عن القانون، في ظل احترام السيادة والالتزام بالولايات التي يحددها مجلس الأمن.

ثالثا، إن استمرار تواجد شرطة الأمم المتحدة في الميدان، مقارنة بغيرهم من الأفراد النظاميين، يلقي على عاتقهم مسؤولية ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، والانخراط مع المؤسسات المحلية والدولية والشركاء في إنجاز استراتيجيات خروج عمليات حفظ السلام بناء على حلول سياسية ناجحة، ومسؤولية وطنية متكاملة يكون فيها للمجتمع بكل مكوناته الدور الأول في استدامة السلام، في ظل تمكين المرأة بوصفها صانعة للسلام.

وختاما، فإن الإصلاحات التي تضطلع بها الأمانة العامة، ومنها ما يتعلق بإصلاح ركيزة الأمن والسلم، ستزيد ولا شك من الاتساق في عمل شرطة الأمم المتحدة في الميدان في جميع عمليات السلام تحت قيادة موحدة تسترشد بأمور أولها قرارات مجلس الأمن ويليها إعلان الالتزامات المشتركة من أجل حفظ السلام.

كما نتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام عن العمل الشرطي، مجددين شكرنا لكم السيد الرئيس، ولزملائكم في الوفد الدائم للصين، على إيلاء الاهتمام وإبراز حفظ السلام خلال رئاستكم لمجلس الأمن.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام المساعد ألكسندر زويف، وهو متحدث بارع متعدد الألسن، وإلى مفوضي الشرطة الحاضرين هنا اليوم، والسيدة ريتانو على إحاطاتهم التي تمكننا من فهم التحديات التي تواجه قوات شرطة الأمم المتحدة في الميدان بصورة أفضل. وأود أيضا، مثلما فعل زملائي الذين تكلموا قبلي، أن أحيي الرجال والنساء من أفراد الشرطة والدرك الذين ينشَرون أحيانا في ظروف أمنية بالغة الصعوبة، ولعملهم وإسهامهم الهامين في مجال حفظ السلام وحماية المدنيين.

وتثير التحديات الجديدة في جهود حفظ السلام أيضا تساؤلات عن دور شرطة الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال حفظ السلام. وأود أن أؤيد تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا هولندا

والسويد في ذلك الصدد، خاصة فيما يتعلق بدور الشرطة في إنفاذ سيادة القانون وأهمية إدراج نهج جنساني مخصص لحماية المرأة.

ويجب أيضا تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام، والتي تؤيدها فرنسا بقوة، في إطار شرطة الأمم المتحدة. تحقيقا لتلك الغاية، أود أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى ثلاثة مجالات. أولها، تحسين أداء الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجب توفير الوسائل اللازمة لأفراد الشرطة لكي يتسنى لهم أداء مهامهم في جميع مراحل بناء السلام. وهناك حاجة أيضا للعمل الجماعي الاستباقي وفي الأجل الطويل بهدف وضع المؤشرات اللازمة لتقييم عمل الشرطة وتحسين فعاليتها في مكافحة أعمال العنف أو الجريمة عبر الوطنية. وبطبيعة الحال، فإن مسائل التدريب عامل أساسي في هذا الصدد. ويجب على البلدان المساهمة أن تتولى مهمة تدريب الشرطة، ويجب عليها أيضا تدريب أجهزة الشرطة في البلدان المضيفة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب توفير الخدمات الشرطية التي يحتاج إليها السكان بوصفها شرطا أساسيا لنجاح عمليات الانتقال وكفالة الخروج المنظَّم لعمليات حفظ السلام.

ويتمثل المجال الثاني في التشجيع على تمثيل المرأة في صفوف قوات الشرطة. وأفكر على وجه الخصوص، في ضمان زيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية وصفوف أفراد الشرطة، وهو ما يحدث بالفعل غير أنه ما زال بحاجة إلى المزيد من إحراز التقدم. وبالرغم من طموح أهداف الأمين إلا أنه يمكن تحقيقها. ويجب على قوات الشرطة أن تكفل احترام حقوق الإنسان ومساواة الجميع في المعاملة أمام القانون. ويجب عليها أيضا أن تتمكن من التواصل مع السكان الذين تتولى أمر حمايتهم. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز القدرات اللغوية المناسبة لمناطق الانتشار أمر بالغ الأهمية.

ويتمثل المجال الثالث الذي أود التشديد على أهميته في وضع شرطة الأمم المتحدة في إطار يتناسب مع أهمية دورها، أي أن يكون هناك وجود للشرطة في جميع مراحل عمليات السلام، من منع نشوب النزاعات وحتى مرحلة توطيد السلام. وبالتالي، يجب أن تتمتع الشرطة بالمهارات اللازمة سواء لأغراض التخطيط وتشكيل القوات أو إدارة الأزمات أو القيادة. وبالتالي، فإننا نطمح كثيرا إلى تقرير الأمين العام عن الشرطة، الذي دعونا إليه في العام الماضي باعتماد القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧). ويبدو أن الوقت قد حان لتأييد الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام. ويجب علينا وضع الأهداف الطموحة لشرطة الأمم المتحدة. وتعرب فرنسا عن رغبتها في أن تكون شريكا بناءا في ذلك المشروع.

وما دامتم قد شجعتمونا على الحوار التفاعلي، سيدي الرئيس، فإن لديّ بعض الأسئلة لمفوضي الشرطة. وأتوجه بسؤالي الأول لمفوض الشرطة تريو. ومن الواضح أن العنصر الشرطي يؤدي دورا محوريا في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي. ففي مدة تقل عن العام قبل الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة غير مرتبط بحفظ السلام، ما هي الدروس التي يمكن تعلّمها من الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وماهي الآثار التي ستترتب عن ذلك على النظام القضائي في هايتي؟

ولديّ أيضا سؤال لمفوض الشرطة عبد الناصر بشأن ذلك الجزء من العالم الناطق بالفرنسية. فنحن ندرك مدى أهمية قدرة مفوضي الشرطة على التواصل الفعال مع السكان في الميدان ومع القوات الوطنية للبلدان المضيفة. فهل لدى مختلف البعثات ذات الصلة ما يكفي من أفراد الشرطة الناطقين بالفرنسية؟

وأخيرا، لديّ سؤال لمفوضة الشرطة بولاتولو - فونيواكا. فهي قد تحدثت عن الجهود الكبيرة والتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مكافحة العنف الجنسي

في حالات النزاع. فما الذي لا تزال بحاجة إليه لإحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد؟

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

بداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد زويف، ومفوضي الشرطة الثلاثة، والسيدة ريتانو على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أشكر جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة على تفانيهم في صون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أشيد على وجه الخصوص بأفراد شرطة الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام، بمن فيهم أفراد الشرطة الصينيين الذين فقدوا أرواحهم في هايتي، فضلا عن الإشادة بأسرهم.

إن شرطة الأمم المتحدة عنصر هام من عناصر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتؤدي دورا إيجابيا في مساعدة البلدان المضيفة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، فضلا عن بناء القدرات. ويؤدي أفرادها دورا لا غنى عنه أيضا. وبالنظر إلى التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد وصعوبة البيئات العملياتية التي نراها، فإنه يجب علينا أن نعزز شرطة الأمم المتحدة. وفي سبيل ذلك تتقدم الصين بثلاث توصيات.

أولا، يجب على الشرطة الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتقيد بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - المتمثلة في موافقة الأطراف المعنية، والحياد، والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الولاية. ومن الأهمية بمكان أن تحترم شرطة الأمم المتحدة سيادة البلدان المضيفة وتطلعاتها، وأن تستمع إلى آراء وإسهامات البلدان المساهمة بأفراد شرطة فيما يتعلق بتعديل الولاية وتقييم الأداء وإدارة المهام اليومية.

ثانيا، ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لشرطة الأمم المتحدة تعزيز القدرات الأمنية للبلدان المضيفة. ويجب عليها تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة باتخاذ التدابير اللازمة من قبيل التدريب المنتظم ونقل المعدات بغية التأكد من قدرتها على صون الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والسلام المستدامين بعد انسحاب عمليات حفظ السلام.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل العمل على تحسين الكفاءة المهنية لشرطة الأمم المتحدة وقدرتها. ويجب على أفرادها التنفيذ الصارم لمعايير اختيار الأفراد والمعدات، وتعزيز تقييمات الأداء والإدارة، فضلا عن تحسين كفاءتها العملياتية بهدف زيادة تحسين سمعتها وتحقيق نتائج أفضل.

ويجب إعطاء الأولوية لسلامة وأمن أفراد شرطة الأمم المتحدة، كما تدعو الحاجة إلى تعزيز تدابير الحماية وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية. وتؤيد الصين مبادرة الأمين العام غوتيريش للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل في إمكانية تحقيق التآزر في سياق كل من تنفيذ الإعلان وهيكل السلام والأمن في الأمانة العامة وفي الإصلاح الإداري، بهدف التأكد من إسهام جميع تلك المبادرات في تحسين عمل شرطة الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل.

إن الصين مساهم كبير بأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، حيث ساهمنا بأكثر من ٢ ٦٠٠ من أفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة. وفي سياق الوفاء النشط بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس شي جين بينغ في مؤتمر القمة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٥، أنشأت الصين ودرّبت وحدتي شرطة مشكلتين احتياطيتين تتألفان من ٣٣٠ شرطياً ودرّبت أكثر من ٤٠٠ من أفراد شرطة حفظ السلام من البلدان الأخرى. ونحن نؤيد تنظيم مؤتمر قمة جديد عمل الأمم المتحدة الشُّرَطي وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ

السلام وتقديم مساهمة أكبر للدفع بعمل الأمم المتحدة الشُّرَطي قدما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لقد أعرب أعضاء المجلس عن آرائهم، كما طرحوا بعض الأسئلة المحددة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لمقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة المطروحة أو للإدلاء بمزيد من التعليقات.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زويف.

السيد زويف (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعليقاتهم المتعمقة وتوجيههم الاستراتيجي وأسئلتهم الهامة. سأتناول بعض المسائل العامة، بينما سيجيب مفوضو الشرطة الثلاثة بإيجاز على الأسئلة الخاصة بكل بعثة.

وسأبدأ بمسألة الاستعراض الدوري للتوصيات الـ ١٤، التي أشار العديد من المتكلمين إليها. كما نعلم، فإن هذا استعراض خارجي. ونحن نعقد اجتماعات دورية مع مستشار الشرطة لويس كاريليو، الموجود هنا في هذه القاعة اليوم، ومع غيره من كبار موظفي شعبة الشرطة، لاستعراض تنفيذ التوصيات. وقد حققنا بعض النجاح، وهنالك كذلك ثغرات نحاول سدّها. وعموماً، يمكننا أن نرى أنه تم إحراز قدر معين من التقدم.

ثانياً، وردت عدة إشارات إلى مهام ومستوى ومكان شعبة الشرطة. وهنا، أود الإشارة إلى القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، المتخذ في ظل الرئاسة الإيطالية للمجلس في عام ٢٠١٧، والذي يدعو الأمين العام إلى أن يعد تقريراً خاصاً عن عمل الأمم المتحدة الشُّرَطي قبل نهاية عام ٢٠١٨. وإننا نحرز تقدماً ونحن في المراحل النهائية من إعداد التقرير. وأنا على يقين من أنه سيُقدَّم إلى المجلس وعموم الأعضاء في الوقت المحدد. وسنلتزم بهذا الموعد النهائي. وفي الوقت نفسه، كما نعلم، وفيما يتعلق بمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها ومستواها، فقد دعا قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم بوضوح الأمين العام إلى إجراء تقييم خاص بشأن تلك المجالات الأربعة. ولا أريد أن أستبق النتائج التي توصل إليها التقييم في الوقت الراهن لأنها ستُقدم في الدورة المقبلة للجمعية العامة. ولذلك، سيصدر تقرير واحد قبل نهاية هذا العام، ثم يتبعه تقرير آخر.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل تعزيز دور المرأة في شرطة الأمم المتحدة. ونحن دائماً في حاجة لا إلى المزيد من الشرطيات فحسب بل إلى المزيد من النساء الناطقات بالفرنسية. وعندما أجتمع مع الوزراء أو رؤساء الشرطة أو الدرك، فإنني دائماً ما أثير هذه المسألة. وهي ليست مسألة سهلة، إلا أننا نحرز بعض التقدم في هذا الشأن وسنواصل العمل لتحقيق تلك الغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس، نظراً لأن المسألة قد طُرحت، أن شرطة الأمم المتحدة ما فتئت تعمل وستواصل العمل في امتثال كامل للولايات المعتمدة والتي أقرها مجلس الأمن في هذه القاعة. كما نضطلع بعملنا في الميدان وفي المقر مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية للبلدان المضيفة وتنظيم مشاورات وثيقة مع الحكومات المضيفة من وقت لآخر.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة بولاتولو – فونيواكا.

السيدة بولاتولو – فونيواكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرد على السؤال بشأن ما يلزم أن نفعله بصورة أفضل لمنع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إن القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨) يكلفنا بحماية المدنيين ويتيح لنا في الوقت نفسه الفرصة لتقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن منع العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيه. وما يعنيه ذلك بالنسبة لنا وما نعمل حالياً عليه

هو أن لدينا بعض الفرص المحدودة للعمل على بناء القدرات مع الشرطة الوطنية. وفي المستقبل، قد نتمكّن من الانتقال من تقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية للاضطلاع بمهمة منع العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن ننظر أيضاً في مسألة ضمان الإمداد المستمر بالشرطيات لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهو الأمر الذي يمكن للبلدان المساهمة بأفراد شرطة مساعدتنا فيه، لكي يتسنى لنا نشر نساء على أرض الواقع للتعاون مع الشرطة المحلية في منع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتلك هي المجالات التي نعمل حالياً على استكشافها، إلى جانب تعزيز أفرقة الشرطة المتخصصة التي ننشرها الآن في البعثة. ومن الآن فصاعداً، فإن هذه الأفرقة ستساعدنا حقاً على تعزيز نهجنا إزاء منع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وأود أيضاً أن أتناول مسألة حماية المدنيين من أخطار العنف البدني وكيف يمكننا العمل بروح من المسؤولية في هذا الصدد. وإننا نقدر حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين – وقد سمعنا هذا هنا اليوم – تقع على عاتق الحكومة المحلية التي نعمل معها على أساس يومي. ولكن مرة أخرى، بالنظر إلى حقيقة أننا موجودون هناك، ونظراً لعدم إمكانية التنبؤ بالحالة الأمنية على أرض الواقع، فإن وجودنا يمكن أن يشكل رادعاً للتهديدات بالعنف البدني ضد المدنيين الذين نعمل معهم على أساس يومي.

وكان هناك أيضاً تعليق بشأن الكيفية التي يمكن بها لعنصر الشرطة والعنصر العسكري العمل على أرض الواقع. وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ما فتئنا نجري تدريجياً تمارين محاكاة نظرية نقوم بها معاً. ونحن نجري تدريبات ميدانية، فضلاً عن عمليات تخطيط مشترك، حتى نتمكن من العمل معاً بشأن نهجنا إزاء العمليات وما إلى ذلك. ونحن جميعاً ندرك الأدوار التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة والقوة العسكرية، ونعلم أنه لا يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى، لأن لدينا أدواراً محددة جداً بشأن الحالة الأمنية على أرض الواقع. لذا، فإن العمل معاً بشأن هذه التدريبات المنتظمة يساعدنا في الواقع على تحديد المجالات التي يمكننا العمل فيها معاً لتنفيذ عملية متماسكة في الميدان كل يوم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الناصر.

السيد عبد الناصر (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن زملائي، أود أن أقول إننا ممتنون جداً للتقدير المعرب عنه لجهودنا.

وأود أولاً أن أتكلم عن العالم الناطق بالفرنسية والوحدات العاملة الآتية منه، لا سيما في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى نحو ما ذكر للتو، فإننا نرغب في زيادة عدد النساء والموظفين الناطقين باللغة الفرنسية. ونظرا لعدم توفرنا عليهم، قمنا بإنشاء آليات لتحسين القدرات اللغوية للموظفين المعينين في الميدان وخبراء اللغات لوحدات الشرطة المشكلة من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للرد على الشواغل التي أعربت عنها سفيرة هولندا فيما يخص مسألة الجريمة المنظمة. لقد بُذل الكثير، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأشكر شعبة الشرطة لمساعدتنا على إنشاء أفرقة متخصصة في الميدان بكل سرعة. وهذا أمر مهم للغاية.

وأود أن أختتم بياني بتناول الشواغل التي أعرب عنها سفير الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن وحدات الشرطة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل أقل من ١ في المائة من قوام الشرطة الوطنية الكونغولية. وعلى الرغم من أن لدينا العديد من التحديات التي تنتظرنا، فإن ذلك لا يمنعنا من إعداد خطط لمواجهة الطوارئ، من أجل نشرها في أماكن يمكننا أن نكون مفيدين فيها وأن نحدث تأثيرا إيجابيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد تيريو.

السيد تيريو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع الأعضاء لما أعربوا عنه من فهم للدور الهام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة ولما أسهموا به سواء بصفتهم بلدان مساهمة بقوات شرطة أو جهات مانحة دعما للجهود التي نقوم بها في الميدان.

(تكلم بالفرنسية)

فيما يتعلق بالتعاون بين الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة، لا بد لي أن أؤكد لأعضاء المجلس أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قد تطورت في إطار المساعدة الذي توجد بموجبه شرطة الأمم المتحدة في ١٠ مقاطعات في هايتي وتتقاسم المواقع مع مقر كل مقاطعة. وبالتالي، فعند القيام بتعيين محدد الأهداف بصورة أكبر لكبار الضباط من كل بلد من البلدان المساهمة بقوات، بمقدورنا تقديم الدعم بطريقة تحقق الحد الأقصى من الثقة والدعم، بالقدر الذي ممكنا من تحويل المساعدة التي نقدمها إلى المرشدين الهايتيين الذين سيساعدون على تطوير الشرطة لتصل إلى هذا المستوى. ويحدث ذلك في سياق برنامج دعم الكوادر.

وفيما يتعلق بالتأهيل المهني وعملية الانتقال، يمكنني القول إن الشرطة الوطنية الهايتية، حتى قبل وقوع الزلزال في هايتي، كانت على مستوى عال للغاية من التأهب. وبعد الزلزال، الذي لم يقوض روحها المعنوية أو استعدادها للتعلم، تمكنا من تطويرها. واليوم، وبعد الانتهاء من خطتي التنمية الخمسيتين والاستعراض الرفيع المستوى لهاتين الخطتين، فإننا على ثقة بأن الشرطة الوطنية الهايتية، في ضوء خطة التنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ والرؤية بشأن المستقبل، مستعدة للمرحلة الانتقالية، على الرغم من أنها ستظل بحاجة إلى قدر معين من الدعم، شأنها في ذلك شأن عدد من قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم التي تستفيد من المساعدة الثنائية والمساعدة من منظمات الشرطة الوطنية الأخرى لدعم تنميتهم الجارية.

وكان أحد المعالم البارزة هو بلوغ عتبة الحد الأدنى البالغ ١٠ في المائة من النساء في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية. ومن خلال عملية التعيين التي اضطلعنا بها لعملية الترقية المقبلة، التي ينبغي أن تبدأ قبل نهاية العام، ستصل نسبة النساء إلى ١١ في المائة في الشرطة الوطنية الهايتية في مثل هذا الوقت من العام المقبل. ولذلك فإننا نسير في منحنى تصاعدي، وأنا على ثقة من أننا سنحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا فيما يتعلق بإدماج المرأة في الشرطة الوطنية الهايتية.

ومن أعظم الإنجازات التي حققناها أننا وضعنا نظام تفتيش عام للشرطة الوطنية الهايتية، الأمر الذي سيساعد في نهاية المطاف على كفالة أن تستمر تدابير المراقبة بعد أن نغادر. وقد تناولت السلطة القضائية هذا المثال للمساعدة التي قدمتها شرطة الأمم المتحدة المساعدة الشرطة الوطنية الهايتية. ولعل أفضل مثال على ما كان لنا من تأثير هو أن السلطة القضائية تدرس الآن وضع خطة إنمائية طويلة الأجل للنظام القضائي وآلية تفتيش عامة قوية داخل السلطة القضائية من أجل كفالة مساءلة النظام والجهات التي تمثل أمامها. وبالنسبة لي، يكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة، مثله مثل الإرث الذي سنتركه للعملية الانتقالية في البلد.

وفي الختام، أدعو الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات إلى الاستمرار في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية ودعمها خلال تحولها إلى شكل جديد من المساعدة التي لن تشمل في نهاية المطاف وجود بعثة للأمم المتحدة للسلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المناقشات التفاعلية الجيدة للغاية بعد ظهر هذا اليوم. وباسم أعضاء المجلس، أود أن أشكر الأمين العام المساعد زويف، ومفوضي الشرطة، والمتكلمين الآخرين على إسهاماتهم الرائعة في أعمال المجلس. وأتمنى لهم كل النجاح خلال اضطلاعهم بمهامهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.